النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد : 427
من 5 إلى 11 أكتوبر 2021
• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

البرلمان المغربي ... أي سلطة في ظل نظام المخزن المستبد؟!

كلمة العدد

انتخابات فاسدة أنتجت مؤسسات لا شرعية شعبية لها

انتهت جعجعة الانتخابات ونزل غبار ضجة أسواقها، لتنكشف الخريطة السياسية المرسومة مسبقا وتم تعيين المليادير الاحتكاري عزيز اخنوش رئيسا للحكومة. أزاح اخنوش الستار عن تركيبة أغلبيته المشكلة من ثلاثة أحزاب وهي الأحرار والبام وحزب الاستقلال، وبقية الجوقة الحزبية ألقي بها في صف ما يسمى بالمعارضة البرلمانية. بخصوص حالة البيجيدي وقع الكثيرون في حيرة من أمرهم عند تحليلهم للطريقة المذلة والتي تعامل بها النظام مع هذا الحزب المخزني. يعتبر هؤلاء بأن النظام فقد كل أحزمة الوقاية التي كان يستعملها وهذا أمر غامض وغير مفهوم. ما لم يستوعبه هؤلاء وهو أن النظام بعد ان تخلص من تبعات حركة 20 فبراير المجيدة يريد أن يواصل خطة كان قد دشنها منذ أعلن الملك بأن النموذج التنموي قد فشل وأن الأحزاب التي تولت مهمة تدبير الشأن العام هي من تتحمل مسؤولية الفشل وعليها أن تقدم الحساب وإلا وجب عليها أن تضع استقالتها وتذهب لحال سبيلها. وفي هذا الإطار تمت إقالة بعض الوزراء مع ترك الباب مفتوحا على المزيد من إلقاء المسؤولية على من تبقى من أحزاب في الحكومة في حين تصاعد خطاب يمجد المؤسسة الملكية ويقدمها على أنها هي المؤسسة الوحيدة التي تضمن وحدة البلاد واستمرار الدولة. ومن أجل إعطاء انطلاقة عملية لهذه السياسة تم تكليف لجنة بنموسى بوضع نموذج تنموي جديد يتوج بميثاق وطني تلتزم به كل الأحزاب وبتشكيل لجنة خاصة تشرف على تطبيق الميثاق ومقررات النموذج التنموي الجديد.

في إطار هذا التوجه الجديد لم يعد النظام في حاجة كبيرة إلى وسائط يعول عليها في تقديم سياساته بقدر ما هو في حاجة إلى موظفين ساميين يختارهم من الأوساط ذات الكفاءة والنجاعة في تدبير المؤسسات والشركات، لتتولى تنفيذ الأوامر، وتطبيق برنامج لجنة بنموسى. هذا هو الداعي لتنصيب الموظف الأول على رأس هذه التشكيلة وهو أحد الباطرونات الاحتكاريين في المغرب السيد عزيز أخنوش. أما البرلمان المنصب فهو مصمم على القياس، إنه غرفة تسجيل القوانين والمساطر التي سترده من دهاليز النظام الحاكم.

من جهة ثانية اشتغل النظام على موضوع المعارضة البرلمانية فوضع اللبنات الأساسية للمشروع المخزني الجديد حتى يتسنى له تطبيق كل سياساته التقشفية القادمة بدون أن يضطر للاستجابة للانتظارات والمطالب الهامة التي تطرحها الجماهير الكادحة والمفقرة. ومن أهم ما في خطة النظام لتطبيق سياساته التقشفية مسالة فرض السلم الاجتماعي الذي لن يستطيع فرضه بسهولة، لأن المعنيين به غير مستعدين للتضحية بما تبقى لهم من قدرة شرائية بسب غلاء المعيشة وانهيار قطاعات عمومية أساسية من تعليم وصحة وأزمة السكن اللائق... ناهيك عن واقع تفاقم البطالة والفقر الذي بات يمس آلاف المواطنات والمواطنين جراء هشاشة الشغل بفعل إغلاق وحدات الإنتاج وتقليص ساعات العمل أو الطرد التعسفي ولأتفه الأسباب. ولأجل فرض السلم الاجتماعي سيلجأ النظام من جهة أولى إلى القمع والتنكيل بالحركات الاحتجاجية وبمناضلي القوى المنخرطة في هذه الدينامية النضالية ومن جهة ثانية إلى هندسة معارضة على المقاس تشتغل كحصان طروادة داخل الحراكات الشعبية من أجل تلغيمها وتسقيفها وفرض الاشتراطات، ومن داخل الحركة النقابية بتوظيف القيادات البيروقراطية المتنفذة لكبح الحركات المطلبية ومنع أية محاولة للتضامن القطاعي والفئوي بين العمال وباقي الشغيلة المنضوية في النقابات. سيسعى النظام إلى جر هذه المعارضة الى التخندق ضمن إطار يسهل التحكم فيه وإخضاعه للتوجهات التي تخدم وظيفة فرض السلم الاجتماعي وزرع الأوهام ومحاصرة أية مبادرة كفاحية نوعية لقيادة الشعب وفي طليعته الطبقة العاملة.

ولأننا كنا متيقظين واعين لما يطبخه النظام من مؤسسات صورية وشكلية؛ فإننا قاطعنا الانتخابات وناهضنا الداعين لها لأنهم يبثون اليأس والإحباط وسط الجماهير ويسعون إلى إطالة عمر الاستبداد والطغيان بإعطاء المصداقية والشرعية لمؤسساته الصورية والمزيفة.

ضيف العدد : **عبد السلام الباهي**

التجارب البرلمانية في المغرب ظلت مؤطرة بنظام مخزني عتيق لا يسمح بتطور ديموقراطية حقيقية.

لا بديل عن بناء جبهة الطبقات الشعبية من أجل مجتمع متحرر وديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية 5

من أجل جبهة عالمية ضد الامبريالية 6

العلاقة الأمريكية الصينية... لمن تدق أجراس استعراض القوة 11

المتغيرات السياسية في مغرب ما بعد انتخابات 2021 13

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يهنئ المناضلة الفلسطينية "خالدة جرار" على انتزاعها للحرية

تلقينا ، بفرح كبير خبر معانقة المناضلة الفلسطينية "خالدة جرار" القيادية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للحرية، بعد عامين من الاعتقال الإداري التعسفي من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني. والرفيقة خالدة جرار سبق وتعرضت لاعتقالات كثيرة بين ادارية واحكام، ورفضت سلطة الاحتلال الصهيوني الإفراج

عنها ، ومنعتها من تشييع جثمان ابنتها " الشابة سهى"، التي توفيت اثر نوبةٍ قلبيةٍ في شهر يوليوز الاخير.

اننا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي إذ نهنئ الرفيقة خالدة جرار على حريتها ونشد على اياديها، فاننا:

- نهنئ في نفس الوقت رفيقاتنا ورفاقنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونشارك واياهم هذه الفرحة ،

نعبر عن تضامننا اللامشروط مع جميع النساء الفلسطينيات وعن دعمنا لنضالهن ضد الاحتلال الصهيوني،

- ندين استمرار اعتقال العديد من المناضلات والمناضلين في فلسطين المحتلة ونطالب باطلاق سراح كل الاسيرات والاسرى في سجون الاحتلال.

- نحيي صمود ونضال الشعب الفلسطيني عامة ورفيقاتنا ورفاقنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خاصة .

تحية الصمود والوحدة على طريق النصر ودحر الكيان الصهيوني

والحرية لجميع الاسرى والاسيرات

تنسيقية "اكال" تعتبر القانون 113.13 عنصري وتمييزي ضد ساكنة سـوس يجب اسقاطه

تترجم الحراكات التي تعرفها منطقة سوس ومعها كل المناطق المتضررة القراءة الواقعية والصائبة لواقع طالما حذرت منه تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة، والذي بدأت تتجلى معالمه بوضوح بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية من طرف الدولة المغربية لمواجهة وباء كوفيد 19، وهي الحالة القانونية التي استغلتها مافيات الرعي المحمي ومعها السلطات المحلية والإقليمة والوطنية بالتغاضي غير المبرر، للإجتياحات التي تقوم بها المافيات في كل مناطق سوس، وما يرافقها من سلوكيات العصابات التي تنتهك ممتلكات وأراضي

الساكنة، والمساس بحقها في الأمن والتنقل وممارسة حياتها الطبيعية.

لقد حذرت التنسيقية السلطات في أكثر من بيان منذ بداية الجائحة ودعتها لتحمل مسؤوليتها في حفظ الأمن وضمان حماية الساكنة الأصلية وحقوقها في أراضيها وممتلكاتها، لكن نداءاتها لا تلقى آذانا صاغية، بل يلاحظ على الأرض استرسال وتعاظم التساهل مع المافيات في كل الرقعة الجغرافية الممتدة عل تراب عمالات: سيدي افني، تزنيت، اشتوكن ايت بها، تارودانت، وطاطا، في تواطئ مفضوح لإغراق منطقة سوس بمافيات الرعي المحمي التي تثار التساؤلات حول الجهة الراعية لها ومدى نفوذها في أجهزة الدولة، حتى لا يواجهها الأمن بتطبيق القانون وحماية الساكنة من هجماتها وانتهاكاتها.

لقد أعلنت تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة موقفها المبدئي والواضح من قانون 113.13، الذي وبالإضافة لما يشكله من حصانة للمافيات الرعوية، فإنه ومن خلال قراءة للمجال الجغرافي لانتشارها احتماءا ببنوده، يتضح أنه قانون عنصري تمييزي يسعى لشرعنة انتهاك حقوق أهل سوس، وانتهاك اراضيهم وثرواتهم المتمثلة أساسا في الغطاء النباتي والمياه، وما يزيد من تأكيد عنصرية هذا القانون هو إعلان استلام منحة قطرية في السابق بقيمة 136 مليون دولار لتنمية المراعي في سوس، الأمر الذ يؤكد أن ما نشهده حاليا كان مخططا سلفا لإرهاق المنطقة في أفق الإنتقال لمحو بنياتها السوسيو ثقافية، وما اكتساح ثقافة المراعي لأراضيه سوى بداية لهذا الإتجاه ضدا على الاستقرار الذي يعد السمة الأساس بالمنطقة، المحافظة تاريخيا على علاقة طبيعية مع عائلات الرحل وتجمعها بهم الروابط وفق العرف الموروث على مدى قرون، دون أي اصطدامات تذكر.

وقد تابعت التنسيقية كل حراكات الشارع الأخيرة احتجاجا على ظاهرة مافيات الرعي في كل عمالات سوس ماسة وآخرها مسيرات إداوزكري وإغرم، وإذ تحيي التنسيقية انضباط الساكنة وتقيدها بسلمية الإحتجاجات، تجدد دعوتها المتكررة للسلطات لتحمل مسؤوليتها في ضمان الأمن وحماية الساكنة الأصلية وممتلكاتها وأراضيها وتعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- استنكارها لتغاضي السلطات عن الواقع الذي تعرفه المنطقة، وعدم تدخلها لضمان الأمن والحماية كما يلزمها القانون، وهو ما تعتبره تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة، تشجيعا وحماية للانتهاكات التي تمارسها مافيات الرعي الإستثماري، وتحذر التنسيقية وتحمل السلطات تبعات أي احتقان يهدد السلم الإجتماعي بالمنطقة.

- رفضها للقانون التمييزي العنصري 113.13، وتدعو منتخبي منطقة سوس ماسة محليا وجهويا ووطنا لتحمل مسؤوليتهم والدفع من داخل المؤسسات لإسقاطه، استجابة لمطلب الساكنة التي يدعون تمثيلها.

- دعوتها ساكنة سوس وكل المناطق المتضررة لرص الصفوف ودعم هيئات المجتمع المدني الممثلة في التنسيقية، استعدادا لخوض اشكال احتجاجية في المناطق المعنية ومدن المركز.

- مساندتها لكل الأشكال النضالية السلمية التي تخوضها الساكنة المتضررة، بما فيها خطوة الإضراب والإغلاق التام التي دعت لها ساكنة منطقة إغرم احتجاجا على استباحة أراضيهم من طرف مافيات الرعي الإستثماري، وانعدام الحماية الأمنية.

- تشبثها بالمطالب الواردة في بيان 25 نونبر 2018، واستنكارها لاستمرار سياسة صم الأذان التي تنهجها مؤسسات الدولة، والرفضة لإنصاف الساكنة المتضررة من سياساتها الأحادية الجانب، والفاقدة للشرعية الدستورية القائمة على المقاربة التشاركية.

عن تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة

لا بديل عن المقاومة الشعبية

إقليم بولمان

احتجاجات شعبية من أجل الحق في الصحة في جماعة المرس

للأسبوع الخامس على التوالي، يخوض سكان جماعة المرس بإقليم بولمان ،سلسلة احتجاجات للمطالبة بحقهم في مستوصف يتوفر على طبيب/ة ودار ولادة مجهزين بمعدات و أدوات التطبيب. وهي المطالب التي يقول المحتجون أنها مكتسبات حُرِموا منها بعدما كانوا يتمتعون بها في السابق. إلا أنه في أواخر 2020 تم سحب طبيبة من المستوصف دون أي مبرر يذكر أو سابق إعلان. كما استغرب المحتجون نساء ورجالا من القرار المفاجئ بإغلاق دار الولادة خلال هذه السنة والتي حققها السكان بفضل عدة احتجاجات في سنة 2016 أطرتها لجنة شعبية..

يُذكر أنه في ظل غياب طبيب/ة وإغلاق دار الولادة ،يعاني مرضى و حوامل جماعة المرس من تكاليف السفر إلى صفرو (60+ كلم) أو التنقل إلى المستشفى الجامعي بفاس (+ 90 كلم) من أجل التطبيب والاستشفاء.

العاملات المطرودات من شركة تريزو في وقفة احتجاجية

في إطار مواصلة معركتهن النضالية من أجل العودة للعمل قررت العاملات المطرودات عن العمل من طرف إدارة شركة "تريزو" تنظيم وقفة احتجاجية مع اعتصام جزئي ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا يوم الخميس 30 شتنبر 2021 كمحطة جديدة في برنامجهن النضالي التصعيدي.

وتأتي هذه الخطوة النضالية، حسب البلاغ رقم 2 للعاملات بتاريخ 27 شتنبر 2021 بسبب تجاهل المسؤولين للمفهم والمتعلق بالطرد من العمل بدون سبب أو مبرر بعد انقضاء عطلة الأمومة أو العطلة السنوية التي أرغمن عليها. (طرد عاملة بعد إجازة الأمومة-طرد عاملة بعد إرغامها على العطلة السنوية بدل إجازة الأمومة- طرد مجموعة من العاملات بعد العطلة السنوية-طرد مجموعة من العاملات بعد شفائهن من كوفيد19)

وقد عبرت العاملات عن استعدادهن الكامل للدفاع عن حقوقهن المشروعة بكافة الأشكال النضالية القانونية والمشروعة داعيات كافة القوى والهيئات النقابية والحقوقية والسياسية والجمعوية والنسائية إلى دعمهن ومساندتهن للرجوع للعمل واحترام قانون الشغل وحق المرأة في الأمومة .

مراكش

احتجاج عمال مجموعة فنادق موكادور

بعد أزيد من شهرين من الاحتجاجات والاعتصامات أمام مقر مجموعة فنادق موكادور بمراكش وأمام عجز مندوبية الشغل والسلطات المحلية عن إرغام إدارة المجموعة على عودة العمال/ات المطرودين/ات من العمل بشكل تعسفي والذين يفوق عددهم/ن 700 عامل/ة ، اضطر العمال/ات - المنضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل- لنقل معركتهم إلى الدار البيضاء أمام المقر المركزي لمجموعة الشعبي، حيث نظموا/ن وقفة احتجاجية صباح يوم الخميس 23 شتنبر 2021 عرفت حضورا كبيرا للعمال/ات رددوا خلالها شعارات قوية تندد بالطرد وتطالب بالحق في الشغل.

وعرفت الوقفة إنزالا كثيفا للقوات القمعية لمنع العمال/ات من الوصول إلى المقر.

وقد حضر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع البرنوصي قصد المؤازرة.

اقليم المحمدية

احتجاج ساكنة دوار البراهمة من اجل تعويضهم عن حقهم في السكن

نظم سكان دوار لبراهمة شرقاوة سابقا وقفتين احتجاجيتين الأولى أمام قيادة بني يخلف والثانية أمام عمالة المحمدية للمطالبة بتنفيذ السلطات لالتزامها بمنحهم بقعا أرضية كتعويض عن هدم براريكهم. ويصل عدد الأسر المتضررة من الهدم حوالي 350 أسرة لا زالت لحد الآن عرضة للضياع وضغط إكراهات كراء بيوت مع الجيران...

واستقبل قائد بني يخلف ممثلين عن السكان وأخبرهم بان قرعة توزيع البقع ستتم يوم فاتح أكتوبر 2021.وهو ما أكدته عمالة الإقليم. ويؤكد السكان عزمهم على مواصلة النضال حتى حل ملفهم بصفة نهائية .

وقد حضر وفد من النهج الديمقراطي وقفتي السكان أمام قيادة بني يخلف وأمام العمالة لمساندتهم .

إقليم الجديدة

فاجعة وفاة عامل بالمركب الكيماوي للفوسفاط بالجرف الأصفر

فاجعة أخرى تصيب الطبقة العاملة الفوسفاطية بالجرف الأصفر لتنضاف إلى الفواجع المؤلمة السابقة.ففي صبيحة يوم الجمعة 24 شتنبر 2021 وقعت فاجعة وفاة العامل "فهد عريض" بسبب تعرضه لشفط داخل إحدى قنوات معمل تركيز الحامض الفوسفوري أثناء قيامه بدورية تفقدية.

وتطرح هذه الفاجعة مرة أخرى مسالة اشتغال العمال في ظل ظروف عمل تفتقر إلى الشروط والوسائل الأساسية لحفظ الصحة والسلامة بسبب التقليص المتواصل من النفقات المرصودة لهذا الجانب والناتج عن سياسة التقشف التي تنهجها إدارة المكتب الشريف للفوسفاط.

وقد اصدر المكتب المحلي للنقابة الوطنية للفوسفاط التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالجديدة بيانا احتجاجيا يدين فيه عدم تجاوب الإدارة المحلية مع توصيات مؤسسة مناديب حفظ الصحة والسلامة والبيئة ومراسلات المكتب بشان الملفات المتعلقة بمجال حفظ الصحة والسلامة والبيئة، ويسجل فيه الضغط المهول على مستوى حجم الإنتاج وتنزيل سياسة التقشف على جميع المستويات، الشيء الذي أدى إلى تهالك سريع وخطير للمنشآت الصناعية والذي أثر سلبا على ظروف العمل، والضغط على العمال وعدم احترام دورية الصيانة السنوية وتمديدها من سنة إلى سنتين أو أكثر تكريسا لسياسة التقشف.ويحمل فيه الإدارة العامة والمحلية المسؤولية الكاملة في هذه الفاجعة مطالبا بفتح تحقيق نزيه ومراجعة آليات الاشتغال.

وقد دعا المكتب في بيانه إلى خوض أشكال احتجاجية في إطار البرنامج الذي سطره ومنها حمل الشارات يومي 25/26/09/2021 وتنظيم وقفة يوم الاثنين 27/09/2021.

الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط، تدين الهجوم الطبقي على الحقوق والحريات

عقدت الكتابة الجهوية للنهج الديموقراطي بجهة الرباط اجتماعها العادي 24 شتنبر2021، تداولت خلاله في مختلف القضايا التنظيمية ومستجدات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالأخص ما أفرزته مهزلة انتخابات 8 شتنبر 2021، واستغلال تلك المحطة للهجوم الطبقي على القوت اليومي لعموم الجماهير الشعبية من خلال الزيادات الصاروخية في أسعار المواد الغذائية الأساسية...

وإذ تحيي الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط مناضليها ومناضلاتها على تجسيدهم لموقف المقاطعة بتنظيمهم حملات ميدانية، وتدين ما رافقها من قمع وتضييق من طرف الأجهزة الأمنية، فإنها تعلن للرأي العام ما يلي:

- تأكيدها أن ما أسفرت عليه انتخابات 8 شتنبر2021 من مجالس الأعيان والباطرونا ومافيا الريع الانتخابي وناهبي المال العام، وكذا التطاحنات واستعمال المال وتدخل السلطات أثناء فرز مكاتب المجالس المحلية والإقليمية والجهوية تؤكد بالملموس مواقف النهج الديمقراطي من فساد العملية الانتخابية برمتها واستحالة أي إصلاح من داخل المؤسسات الشكلية المفتقدة لأية مشروعية شعبية وديمقراطية.

- تنديدها بالزيادات الصاروخية في المواد الغذائية الأساسية واستغلال الحكومة المنتهية ولايتها الحملة الانتخابية لتمريرها دون الأخذ بعين الاعتبار وضعية الهشاشة والفقر والانعكاسات السلبية لجائحة كورونا لعموم الجماهير الشعبية، مما يؤكد الاختيارات اللاشعبية للدولة وتوجهها النيوليبرالي المتوحش ونموذجها التنموي الذي يكرس الاستبداد السياسي والتبعية والمديونية والخوصصة، والريع والاحتكار والإقصاء الاجتماعي.

- اعتبارها قرار وزارة التربية الوطنية بتأخير الدخول المدرسي الحالي قرارا عبثيا يفضح تخبط الوزارة وعشوائية تدبيرها للشأن التربوي ولمخططاتها التصفوية للتعليم العمومي في أفق تصفية ما تبقى من مجانيته ورهنه للمؤسسات المالية ودون الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الأسر المغربية وأوضاع بنات وأبناء شعبنا وما يتهدد المدرسة العمومية من تفكيك وإجهاز...

- استنكارها الشديد للهجوم والاعتداء المنظم للعصابات الظلامية الإجرامية ضد مناضلي أوطم (بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة وتأكيدها على الحق في التعليم الحضوري بجميع كليات الجامعة وانتزاع وتحصين كافة المكتسبات التاريخية (المادية والبيداغوجية والديمقراطية) للجماهير الطلابية بالموقع.

- دعوتها إلى مواجهة ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري ، وفضح المطبعين وكل أشكال التطبيع الأكاديمي تحت ذريعة البحث العلمي، وتحصين الأطر التربوية من محاولات الاختراق الصهيوني التي تقوم بها الدعاية الإعلامية الرسمية، وتعميم ثقافة مناهَضة التطبيع في أوساط المدرسين والتلاميذ والطلبة والمتدربين... وتجسيد مبادئ التضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته من أجل التحرير وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

- تضامنها مع نضالات الطبقة العاملة والنضالات الشعبية بالجهة ضد الاستغلال والتسلط والحكرة والنهب وكل أشكال الإقصاء والتهميش والهشاشة.

- دعوتها إلى تشكيل مجالس الأحياء الشعبية كسلطة مضادة لمجالس الأعيان والباطرونا وناهبي المال العام المنصبة ضد إرادة الشعب المغربي والتي أفرزتها انتخابات وزارة الداخلية وقاطعها الشعب المغربي مقاطعة عارمة.

- انخراطها في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المعبر السياسي عن العمال والفلاحين والكادحين ضد الكتلة الطبقية السائدة وأحزابها المتنفذة وضد الاستبداد في أفق التغيير الديمقراطي المنشود.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تدعو نساء ورجال التعليم لمواجهة كل أشكال التطبيع

الأخوات والإخوة نساء ورجال التعليم

بمناسبة اليوم العالمي للمدرس(ة) الذي يصادف الخامس من أكتوبر من كل سنة، تتقدم الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لكن.م بعبارات التقدير والاعتزاز، وتحييكن.م وتشد على أياديكن.م لما تقدمونه من تضحيات ومجهودات في أداء مهامكن.م التربوية والعمل على الارتقاء بتعليمنا العمومي، والإسهام في إنضاج شروط تقدم المجتمع ورُقيه بشكل عام. نعبر لكن.م عن تضامننا مع مطالبكن.م المشروعة في أجر عادل وحياة كريمة وظروف عمل مواتية ومستقرة بعيدا عن العمل بالعقدة الذي ينشر الهشاشة وتشجيع خوصصة قطاع التعليم وتخريبه.

ونذكر في هذا الصدد بأهمية التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو عام 1966 وتوصية اليونسكو الصادرة عام 1997 المكملة لها بشأن أوضاع المدرسين؛

الأخوات والإخوة المدرسين،

لقد مرت حوالي 9 أشهر على توقيع اتفاق التطبيع الخياني بين الدولة المغربية والكيان الصهيوني المسمى "اسرائيل" وتسارعت خطوات التطبيع لتشمل كل المجالات بما في ذلك المجال التربوي.

وقد اختارت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع التوجه إليكن.م، نظرا لكون هيأة التدريس تبقى العنصر الأكثر تأهيلا لمقاومة هذا الصنف الفتاك من التطبيع، بفضل حجمها وموقعها المتمثل في التواصل المباشر مع الطلبة والتلاميذ وكونها أكثر حرية في التعاطي مع هذا الموضوع.

إن التطبيع التربوي يعتبر أخطر أشكال التطبيع لاستهدافه وجدان ناشئتنا وترسيخ أشكال التطبيع الأخرى وجعلها أمرا طبيعيا وعاديا ومقبولا ومرحبا به في مجتمعنا .

إنه سم خطير يأخذ طابعا تدريجيا مستهدفا الفئات العمرية التي تكون في أمس الحاجة إلى اكتشاف كل شيء، لاسيما من خلال الأنشطة التربوية والرياضية والفنية والثقافية التي تغري المتعلمين وتستميلهم للتشبع بمختلف القيم التي يراد ترسيخها.

إن الحركة الصهيونية تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى غسل عقول بناتنا وأبنائنا التلاميذ والطلبة من خلال قلب الحقائق وتزويرها.

وفي هذا الصدد تم انشاء ما يسمى بأندية التسامح والتعايش، هدفها المباشر صهينة المكون اليهودي لثقافتنا واقامة شراكات مع مدارس وثانويات وجامعات ومعاهد الكيان الصهيوني (المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالبيضاء، جامعة محمد السادس للفنون التطبيقية ببنغرير، الجامعة الدولية للرباط، جامعة محمد الخامس بالرباط...) وتبادل الزيارات وتلغيم المناهج الدراسية وغيرها من أساليب ممارسة التدليس تحت ذريعة دمج "الثقافة اليهودية" وترسيخ قيم التعايش والتسامح بجعلها تخدم أجندة التطبيع وزرع أساطير وأكاذيب الصهيونية داخل الحقل التربوي المغربي.

الأخوات والإخوة المدرسين،

إن شعبنا المغربي يرفض التطبيع مع العدو الصهيوني ويعتبر القضية الفلسطينية قضيته وأبان عن ذلك خلال مسيرته التاريخية.

ونحن متأكدون أنكن.م سيرا على خطى شعبنا المغربي الأبي لا يمكن أن تقبلوا بهذا الذل ومصافحة عدو يقوم يوميا بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية باقتلاع الأشجار وحرق الحقول الزراعية وتجريف الأراضي وسرقة المياه وبناء المستوطنات وهدم المنازل وترحيل وتشريد أصحاب الأرض وتقتيلهم، والحلول محلهم واعتقال آلاف الفلسطينيين/ت، والعدوان على بلدان المنطقة...

لذا ندعوكن.م إلى مقاومة التطبيع التربوي بمقاطعة ما يسمى بأندية التسامح والتعايش والتشهير بها والتعريف بالقضية الفلسطينية وبالكفاح البطولي للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة في التحرر من الاستعمار وبناء دولته على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، وبتعرية طبيعة الاستعمار الصهيوني كاستعمار إحلالي وطبيعة الصهيونية كإيديولوجية عنصرية؛ والانخراط في برامج لدعم فلسطين كالقيام بأنشطة ثقافية لفائدة الأطفال والتلاميذ والطلبة بمبادرة منكن.م أو بتعاون مع نقابات وجمعيات ثقافية وجمعيات أولياء التلاميذ واستثمار المجالس التعليمية ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية لإثارة القضية الفلسطينية والدفاع عن برمجة أنشطة والقيام بحملات إعلامية كلما أمكن ذلك.

لا بديل عن بناء جبهة الطبقات الشعبية من أجل مجتمع متحرر وديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية

حسن الحيموتي

إن المتتبع للوضع السياسي بالمغرب يلاحظ أن لا شيء تغير في الثوابت المخزنية، فنفس الدستور الممنوح سنة 2011 الذي يركز جميع السلط بيد الملك فهو الذي يترأس مجلس الوزراء والجيش والقضاء .... ويعين كبار المسؤولين في وظائف المؤسسات الهامة... والذي (أي الدستور) يجعل رئيس الوزراء والحكومة والبرلمان مجرد مؤسسات شكلية فاقدة لأي سلطة تشريعية وتنفيذية حقيقية. ففي النظام المخزني السياسي نجد السلطة "المنتخبة" دائما تحت وصاية السلطة المعينة من طرف المخزن، فالعامل يتحكم في رئيس الجماعة والوالي يتحكم في رئيس الجهة والملك يتحكم في رئيس الحكومة.

لذلك فالرهان على الإصلاح وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات وتحقيق تغير في موازين القوى لصالح الجماهير الشعبية من داخل المؤسسات رهان خاسر ويزرع الوهم والانتظارية لدى جماهير شعبنا ويحجم طبيعة التناقض الرئيسي داخل المجتمع بين الطبقات الشعبية (من عمال وكادحين وبرجوازية متوسطة وصغيرة) والكتلة المسيطرة (من كبار ملاكي الأراضي والرأسماليين أصحاب الشركات والأبناك والعقارات...)، ويحاول تعطيل مسار الصراع الطبقي والذي يسير في اتجاه حسم الصراع لصالح جماهير شعبنا وقواه الحية طال الأمد أو قصره.

فالمخزن قبل الانتخابات الأخيرة (التشريعية، الجماعات، الغرف المهنية...) وضع ما سماه المشروع التنموي الجديد والذي يحدد سياسيات الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومجالات أخرى كما وضع القانون الإطار للتعليم للسنوات المقبلة... أي بكلمة واحدة التكتل الطبقي السائد حدد سياسات الدولة في جميع المجالات للسنوات المقبلة وهو اللاعب الرئيسي والمتحكم في كل شيء. لذلك فالمخزن لا يزعجه من سيتصدر نتائج الانتخابات ومن سيتولى زمام الحكومة فالكل سيلعب في ملعبه وفق قوانينه واختياراته بل سيجتهد في تطبيق إملاءاته ليكسب وده ويرضى عليه لينال نصيبه من "مرقة" المخزن وفتات موائده.

فما يزعج المخزن هو عدم مشاركة القوى الديمقراطية والجذرية والإطارات الجماهيرية في الانتخابات ومقاطعة الجماهير الشعبية لعملية التسجيل والتصويت، لأن المشاركة في الانتخابات من حيث التسجيل والترشح والتصويت سيعطي المصداقية الشعبية والديمقراطية للعبة المخزنية داخليا وفي علاقته مع القوى الخارجية وسيحجب الرؤية عن جماهير شعبنا بأن المخزن هو العدو وهو العقبة الجاثمة أمام تحررها. وبالتالي فالمخزن يخاف من فقدان مؤسساته الشكلية للمصداقية من طرف الجماهير الشعبية واكتساب هذه الأخيرة للوعي الطبقي وبناء أداتها الثورية وسلك طريق النضال الميداني الجماهيري من خارج مؤسساته للإطاحة به وبناء مجتمع ديمقراطي ومتحرر اقتصاديا من التبعية.

فالمخزن في هذه الانتخابات الأخيرة حاول توجيه الرأي العام الشعبي الى قضايا خارجية (الصراع مع النظام الجزائري، المانيا واسبانيا) وداخلية (ربط الأوضاع الكارثية التي تعرفها الجماهير الشعبية بحكومة العدالة والتنمية) تلهيه عن ما يجري في البلد من تطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري ومن استغلال طبقي وفساد مالي وإداري وخنق للحريات العامة (قضية المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلو حراك

> لذلك فالرهان على الإصلاح وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات وتحقيق تغير في موازين القوى لصالح الجماهير الشعبية من داخل المؤسسات رهان خاسر ويزرع الوهم والانتظارية لدى جماهير شعبنا ويحجم طبيعة التناقض الرئيسي داخل المجتمع بين الطبقات الشعبية (من عمال وكادحين وبرجوازية متوسطة وصغيرة) والكتلة المسيطرة (من كبار ملاكي الأراضي والرأسماليين أصحاب الشركات والأبناك والعقارات...)،

يتبع ص 6

حول الجبهة العالمية ضد الامبريالية

عبد الله الحريف

إن بناء جبهة عالمية مناهضة للامبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة ضرورية وحيوية؛ ولذلك، فإن العمل الجاد والمثابر الذي تقوم به الحملة ضد الامبريالية (التي هي ليست حملة عابرة، بل عملا ونضالا دائمين تقوم به القمة العالمية للشعوب وفييا كامبسينا والمسيرة الدولية للنساء وحزب اليسار الأوروبي) عمل هام جدا، أساسا، في ميدان التوعية. أما على مستوى التعبئة الجماهيرية في الميدان، فإنه محدود؛ الشيء الذي يجب أن يدفعنا إلى التساؤل حول أسباب هذا الواقع وسبل تجاوزه.

إن الحملة ضد الامبريالية تضم:

- قوى مناهضة للرأسمالية تعتبر أن الرأسمالية هي المسئولة الأساسية على المعضلات التي تعاني منها البشرية وأن الخلاص يتمثل في القضاء عليها وبناء الاشتراكية على طريق الشيوعية.

- قوى مناهضة للامبريالية تعتقد أنه يمكن اصلاح الرأسمالية بالعودة إلى السياسات الكينزية مع إضافة الاهتمام بالبيئة.

ويجب أن تتبوأ القوى المناهضة للرأسمالية قيادة النضال ضد الامبريالية لأن قيادة هذا النضال من طرف القوى الاصلاحية سيؤدي، في أحسن الأحوال، إلى تحقيق مكتسبات جزئية ستستطيع الرأسمالية التراجع عنها بسهولة كما فعلت مع مكتسبات "دولة الرفاه". وسيؤدي ذلك إلى انتشار الإحباط وسط الشعوب.

وهذا ما يطرح علينا التحدي التالي: كيف نقوى ونعزز مكانة القوى المناهضة للرأسمالية داخل الجبهة العالمية المناهضة للامبريالية؟

إن أهم قوة مناهضة للرأسمالية هي الطبقة العاملة

التي يجب أن يصب الأساسي من جهودنا على بناء أدواتها المستقلة عن البرجوازية (النقابة التي تخدم مصالحها الاقتصادية وتشكل أول مدرسة لتعلم الصراع الطبقي والحزب الذي يناضل من أجل تحررها من الاستغلال).

ويمثل الفلاحون الكادحون القوة الثانية المناهضة للرأسمالية لكونهم مهددون بالتشرد من أراضيهم بفعل اكتساح الرأسمالية للبادية. لذلك يكتسي عملنا مع هؤلاء الفلاحين أهمية قصوى: الانخراط القوي في نضالاتهم ومساعدتهم على بناء تنظيماتهم الذاتية المستقلة وتحصينها ضد الاختراق من طرف القوى الرجعية والإصلاحية.

ويشكل كادحو الأحياء الشعبية في المدن (حرفيون وممتهنون لحرف الفقر وباعة متجولون وباعة الرصيف...) قوة هائلة تعاني من الرأسمالية وهي، بالتالي، قد تتحول إلى قوة ثورية إذا استطعنا توعيتها، من خلال الارتباط بها والانخراط في نضالها ومساعدتها على بناء تنظيماتها الذاتية المستقلة وتحصينها ضد الاختراق من طرف القوى الرجعية والإصلاحية.

إن القوى والحركات الاجتماعية (البيئية والنسائية والهوياتية وغيرها) التي وصلت إلى قناعة أن تحقيق أهدافها الخاصة يصطدم بهيمنة الرأسمالية هي أيضا رافعة مهمة للنضال ضد الرأسمالية. ودورنا هو إقناعها أن نضالها، إذا ظل معزولا عن نضال الطبقة العاملة بالخصوص باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية، لن يحقق أهدافه. وبالتالي ضرورة تمفصل نضالها مع نضال الطبقة العاملة، إما من خلال التحالف معها أو الالتحاق بأحزابها.

إننا بالعمل على حشد هذه القوى والرفع من وعيها سنوفر الغلبة والقيادة للقوى المناهضة للرأسمالية في الجبهة العالمية ضد الامبريالية وأيضا الزخم الشعبي الضروري لكي يحقق النضال ضد الامبريالية أهدافه وسنجعل منه رافعة للنضال ضد الرأسمالية الذي هو ضرورة تاريخية، ليس لانعتاق الطبقة العاملة من الاستغلال فحسب، بل أيضا لاستمرار الحياة على وجه الارض.

تتمة مقال الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة بالمغرب أية علاقة؟؟

الريف ومعتقلو الرأي والمدونون والصحفيون) وتشريد العمال والعاملات وتوسيع دائرة الفقر وضرب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات من خلال الزيادة المهولة لأسعار جميع المواد (الغذائية، البناء، الكتب والأدوات المدرسية، ...).كما نجح في تعبيد الطريق بجميع الوسائل (الدعاية الإعلامية، التقطيع الانتخابي، استعمال المال لشراء أصوات الناخبين والناخبات، التدخل المباشر للسلطة لمساندة مرشح على حساب آخر، إذكاء الصراعات القبلية والهوياتية...) للباطرونا وكبار الرأسماليين وناهبي الثروة ممثلين في حزبي الأحرار والأصالة والمعاصرة لتصدر نتائج الانتخابات الأخيرة وتشكيلهم الحكومة مع حزب الاستقلال وسيطرتهم على رؤساء الجهات والغرف المهنية.

ما العمل؟

أمام هذه الأوضاع السالفة الذكر وإلى جانب تعمق أزمة الاقتصاد التبعي المخزني وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة على الطبقات الشعبية والتي فاقمتها جائحة كورونا (الأرباح على حساب الارواح) وتغول المخزن ومحاولاته فرض سلم اجتماعي واجماع وطني على حساب الطبقة العاملة والكادحين من خلال قضية الصحراء والنموذج التنموي الجديد والانتخابات ووهم الحماية الاجتماعية الشاملة. وفي ظل ضعف اليسار وعزلته عن الطبقات الشعبية ورهانات جزء منه على الانتخابات المخزنية والفرز الذي تعرفه الحركة الإسلامية بين قوى سياسية انتهازية وممخزنة (حزب العدالة والتنمية) والقوى الرافضة للمخزن(العدل والإحسان)، والضعف والبيروقراطية والتشتت الذي تعاني منه الحركة النقابية وانحياز جزء من قيادتها للمشروع المخزني ومساندتها المباشرة للباطرونا وبروز داخل الحركة الامازيغية لاتجاه انتهازي واتجاه تطبيعي غذاه ضعف الاتجاه الديمقراطي من داخلها والبحث عن المصالح الشخصية لبعض قيادييها والرهان للحصول على بعض المكاسب للقضية الأمازيغية من خلال التواجد داخل المؤسسة التشريعية والتنفيذية. بالإضافة الى ذلك، فالشعب فقد الثقة في الانتخابات والمؤسسات "التمثيلية" ولجأ إلى الشارع ووسائل التواصل الاجتماعي للدفاع عن مطالبه، والصراع الطبقي تميز في هذه الفترة، أساسا، باندلاع حراكات شعبية هائلة وعلى رأسها حراكات الريف وجرادة وأخرى في تندرارة وأوطاط الحاج وزاكورة. وقد أبدعت الجماهير الشعبية في هذه الحراكات، التي تعد استمرارية نضالية لحركة 20 فبراير المجيدة، أساليب هامة على مستوى أشكال الدعاية والتنظيم والنضال. وكانت كل هذه الحراكات مسلحة بملفات مطلبية وقادها شباب أبان على العموم عن قدرات نضالية هائلة.

أمام هذا الوضع يطرح علينا السؤال ما العمل؟

أولا: ضرورة استرجاع الثقة للجماهير الشعبية في التنظيم والعمل المنظم وأن النضالات العفوية مهما بلغت تضحياتها لن تحقق إلا مكاسب ضئيلة سرعان ما يتم التراجع عنها؛

ثانيا: العمل على توحيد نضالات الطبقة العاملة وربطها بنضالات باقي فئات الجماهير الشعبية من موظفين وكادحين ومعطلين وطلبة؛

ثالثا: بناء جبهة الطبقات الشعبية كمعبرة وحاضنة وموحدة للنضالات الطبقات الشعبية؛

رابعا: هذه المهام السالفة الذكر لن تنجز إلا بتوحيد مكونات اليسار الجذري واسترجاعه وهجه وقوته وتأثيره وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين من خلال دفاعه وعمله المثابر من أجل الاعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية.

البرلمان المغربي ... أي سلطة في ظل نظام المخزن المستبد ؟!

يتناول ملف هذا العدد موضوع البرلمان المغربي تزامنا مع تنظيم المخزن للانتخابات التشريعية ، وهو سياق يفرض التساؤل عن مصداقية هذه الانتخابات في إفراز مؤسسات تشريعية تجسد الإرادة الشعبية ،كما يفرض استقراء الإطار الدستوري الذي يحدد اختصاصات المؤسسات الشريعية ،لاستبيان مدى ممارسة الشعب من خلال ممثليه لإراداته ، والجواب عن سؤال المؤسسة الحقيقية الممارسة للسلطة التشريعية في ظل نظام المخزن ، وبالتالي كيف يحد المخزن كبنية و كقواعد حكم استبدادي من ممارسة المؤسسة البرلمانية لسلطة تشريعية حقيقية سواء من خلال تكبيلها قانونيا او عمليا .منذ بداية الاستقلال الشكلي ظلت المؤسسات التشريعية مؤطرة بنظام مخزني عتيق لا يسمح بتطور ديموقراطية حقيقية. ويبرز ذلك على ارض الواقع في الممارسة البرلمانية التي يجعلها المخزن منها واجهة ديمقراطية مصطنعة يعطي بها شرعية زائفة لقرارات تخدم مصالح الكتلة الطبقية السائدة،معتمدا على اغلبيات تتشكل من ممثلي فئات الكتلة الطبقية السائدة، وعلى معارضة أدمجت في النسق المخزني لتقتصر على معارضة شكلية بل احيانا تمثل عرابا لسياسات النظام خاصة في ظل عدم استقلالية القرار الحزبي .هذه العناصر تتعرض لها محاور الملف بالتحليل لعرض الموقع الحقيقي للمؤسسة التشريعية في نسق نظام مخزني .

الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة بالمغرب أية علاقة؟؟

الحسين العنايت

لفهم العلاقة فيما بين الأغلبية بالبرلمان وتشكيل الحكومة لابد من ملاحظة مفادها أن المغرب هوالبلد الذي أصبحت فيه الأحزاب التي ناضلت ضد الاستعمار خارج دائرة الحكم منذ فجر "الاستقلال".

هكذا بقي المغرب بدون دستور وبدون برلمان ومجالس منتخبة لمدة 8 سنوات، امتدت من دجنبر 1955 الى نونبر 1963.

خلال تلك الفترة شهد المغرب تنصيب 6 حكومات بمعدل أقل من سنة ونصف في عمر كل حكومة، هذا ما يعبر عن عدم الاستقرار وعن أزمة القصر في محاولاته للاستفراد بالحكم.

هذا الوضع المتأزم منذ بدايات الاستقلال حال دون وضع خطة وطنية تنموية، من طرف مؤسسات مستدامة منتخبة بكيفية نزيهة، يستفيد منها الشعب المغربي الذي قدم الغالي والنفيس من أجل دحر الاستعمار وعملائه من القياد والملاكين الكبار.

هذه الحكومات يحدد الملك توجهاتها، إذا لم يكن هو بنفسه أو بواسطة ولي عهده من يترأسها مباشرة.

• نشوء الأغلبية البرلمانية القارة بالمغرب :

خلال 8 سنوات الممتدة من 1955 الى 1963 استطاع القصر أن يؤسس كتلة طبقية بمحاربة "الإصلاح الزراعي" والاعتماد على الأعيان بالبادية الذين حافظوا على الأراضي التي استولوا عليها مقابل خدمتهم للاستعمار، وعلى الملاكين الكبار من البورجوازية الذين استحوذوا في السنوات الأولى للاستقلال على ضيعات الفلاحة التصديرية للمعمرين بأثمنة بخسة أو سلمت لهم بالمجان جزاء على خدمتهم للاستبداد في الإدارة والأمن والجيش بالدولة الفتية.

هكذا أصبحت البادية المغربية، التي تمثل نسبة ساكنتها أنذاك ثلثي ساكنة المغرب، مطوقة بالأعيان وبالإدارة الترابية الأخطبوطية التي أصبحت بعد سنة 1963الحزب الوحيد بالبادية المغربية.

هكذا اصبح الأعيان بالبادية وبدون منازع هم من يحددون خريطة البرلمان من 1963 الى سنة 2021 ، حيث ينتقلون عامة بإيعاز من "حزب الإدارة الترابية" من حزب الى اخر ويحملون معهم "قاعدتهم الانتخابية". فأغلب الدوائر الانتخابية التشريعية تتواجد بالبادية، كما ان الأغلبية الساحقة للجماعات المحلية تتواجد هي كذلك بالبادية وهي من تحدد تشكيلة مجلس المستشارين. هذا الوضع الذي يفرز أغلبية دائمة للأعيان داخل البرلمان يجعل مفهوم "حزب بأكبر فريق برلماني" لا وقع له في تشكيل الحكومة وفي توجهاتها. ولنا في التجارب الفاشلة للاتحاد الاشتراكي وحزب العدالة والتنمية إبان ترأسهم للحكومة أسطع الأمثلة ولن يتجرأ على إعادة تجربة هاذين الحزبين إلا الجاهل بالتركيبة الاجتماعية للتكتل الطبقي الحاكم، أومن يظن أن هذا التكتل قابل للإصلاح بدل الاقتلاع.

2 – تأسيس الحكومات بالمغرب قبل 20 فبراير 2011

على امتداد 48 سنة، من 1963 الى سنة 2011، نجد ان رئيس الحكومة لا يستمد شرعية تعيينه من الأغلبية بالبرلمان ولو كانت تلك الأغلبية مهيمنة. ففي الانتخابات التشريعية لسنة 1970 التي قاطعتها أحزاب الحركة الوطنية هيمن على البرلمان ثلة من الاعيان يسمون ب "المحايدين" وعين كريم العمراني وزيرا أولا وهو المدير العام والمدير التجاري للمكتب الشريف للفوسفاط ولا علاقة له بالعمل السياسي بل هو رجل أعمال اغتنى أساسا بمكوثه بالفوسفاط لمدة 25 سنة. بعده عيّن احمد عصمان مدير الديوان الملكي وصهر وصديق الملك رئيسا للحكومة.

في انتخابات 1977 هيمن المرشحون "الأحرار" على البرلمان وأسس منهم أحمد عصمان سنة 1978 "حزب الأحرار" لكن من تولى مباشرة مهمة الوزير الأول هو المعطي بوعبيد بصفته "مستقل" لا علاقة تربطه بالأحرار. أشهر قبل انتخابات 1984 أسس المعطي بوعبيد حزب "الاتحاد الدستوري" وهيمن على البرلمان، لكن من تولى مهمة الوزير الأول هو كريم العمراني وبعده عزالدين العراقي ولا علاقة لهما بحزب الاتحاد الدستوري. في انتخابات 1993 كانت نتائج أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري شبه متقاربة وتمثل في مجموعها أكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان ولم يعين منهم الوزير الأول بل بقي كريم العمراني في منصبه الى حدود 1994 تم جاء بعده عبد اللطيف الفيلالي الى حدود 1998 ولا علاقة لهما بالأحزاب المذكورة.

هذا يؤكد، ما أسلفنا ذكره، كونالأغلبية بالبرلمان هي أغلبية قارة من الاعيان دورها الوحيد هو السهر على عدم تجاوز الخطوط الحمراء المسيجة للثوابت المخزنية أما الحكومة بتشكيلتها وبرئاستها فلها من ينصبها ويقيلها متى شاء وكيفما شاء.

- تأسيس الحكومات بعد دستور 2011

بناء على بعض التحولات الدولية التي لا مجال هنا للتفصيل فيها، تقدمت الكتلة الديمقراطية بمشروع وثيقة دستورية للقصر الذي قدم "تنازلا" للاتحاد الاشتراكي، لكي يصوت لصالح دستور 1996، ويتعلق الأمر بتشكيل البرلمان من غرفتين: مجلس النواب ومجلس المستشارين، للحد من الهيمنة المطلقة للأعيان.

للتذكير فالعمل بالغرفتين نص عليه دستور 1963 وتراجع عنه دستور 1970 الذي أدمج الاقتراع المباشر وغير المباشر في غرفة واحدة لتجنب المفاجآت السياسية التي يمكن أن يسفر عنها تقلص ساكنة البوادي لصالح ساكنة المدن من جراء الهجرة الكثيفة ابتداء من سنة 1967 المتزامنة مع بداية الاستثمارات الهائلة في القطاع الفلاحي بغية توسيع قاعدة الأعيان والملاكين العقاريين الكبار.

يتبع ص 10

أي دور للمعارضة البرلمانية المغربية؟

مصطفى الفاز

نحو معارضة مؤسساتية في جب النظام المخزني التقليدي:

ماهي حدود الفصل بين الأغلبية والمعارضة؟ أي دور للمعارضة في المراقبة والتشريع؟ ووفق أي برنامج؟

شكلت انتخابات ماي 1963 البداية الأولى لترجمة التجربة الحزبية المغربية منذ فترة كتلة العمل الوطني إلى مؤسسات منتخبة، وكان الأمل يحدو أحزاب الحركة الوطنية في إرساء معالم نظام سياسي برلماني يتم فيه التداول على السلطة مادامت المؤسسة الملكية قد انحازت منذ البداية لشكل التعددية الحزبية حتى ولو كانت من أجل تلجيم نفوذ حزب الاستقلال.

إلا أن الوعاء الدستوري المنظم لمرحلة الانتقال السياسي صودر من فكرة مجلس تأسيسي إلى نص دستوري ممنوح 1962، كما أن الحقل الحزبي لم يعد حكرا على أحزاب الحركة الوطنية التي حازت مشروعية النضال من أجل الاستقلال، بل تعزز بمعبر سياسي جديد عن المؤسسة الملكية ممثلا في جبهة الدفاع عن المؤسسات. وإذا أضفنا فشل الحزب الشيوعي المغربي في توحيد الطبقة العاملة أو إشراكها في حركة التحرر الوطني في أفق بناء أداتها السياسية، وفشل الجناح اليساري للحركة الوطنية في الربط بين النضال الجماهيري والنضال العمالي، فإن المعارضة المؤسساتية من داخل البرلمان لم تستطع كبح جماح النظام المخزني في الهيمنة على المشهد السياسي واستفراد المؤسسة الملكية بالحكم خاصة بعد الإطاحة بحكومة عبد الله إبراهيم وجمع المؤسسة الملكية بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وتغييب سيادة الشعب باقتصار البرلمان على أدوار شكلية محدودة لم تستطع معه المعارضة تغيير موازين القوى لصالحها ولم تستطع قيادة النضالات الجماهيرية المطالبة بالتغيير .

هذا الحدث التاريخي لسنة 1963 هو الذي سيوجه النظام السياسي المخزني المعبر عن التحالف الطبقي المسيطر إلى خوض حرب الاستمرار في منع التداول على السلطة تارة باسم المسلسل الديمقراطي وتارة باسم الوحدة الترابية وتارة باسم التناوب التوافقي... وفي كل هذا المسلسل يبنى الرهان على فصل المعارضة عن عمقها الجماهيري و إدماج رموزها في البنية الطبقية للتحالف المخزني واذكاء نعرة الانشقاق وغياب الممارسة الديمقراطية الحزبية والاستفراد بالتوجهات الإستراتيجية للدولة في الاقتصاد والتفاوض والتحكيم وإبرام المعاهدات والتعيين في المناصب العليا وترأس المجالس العليا كالمجلس الدستوري وفي نفس الآن الرهان على اضمحلال وتآكل الجبهة الرافضة للسلطة والطاعة.

حتى عندما هبت رياح الربيع العربي تخلفت عنه شريحة مهمة من هذه المعارضة خوفا على طردها من بيت الطاعة وفقدان مصالحها الطبقية الممثلة في امتيازات الريع أو حظوة تسيير الجماعات الترابية وفق الميثاق الجماعي الترابي الداعم لتركيز السلطة وتفويض التدبير و المعتمد على الاقتراع الأحادي وكثرة المستشارين بدون مهام وإطلاق اليد في سياسات التعمير والتدبير المفوض تحت وصاية العمال والولاة.

مكانة المعارضة السياسية في النظام التشريعي المغربي:

هل يكفي التنصيص دستوريا (المادة 60) للمعارضة على وظيفتي التشريع والمراقبة؟ ومنحها الحق في إدراج مشاريع القوانين وإمكانية رئاسة اللجان البرلمانية ولعب دور الرقابة من خلال الأسئلة الشفوية أو مساءلة الحكومة وعضوية أو رئاسة لجان التقصي وملتمس الرقابة وصلاحيات أخرى بموجب الفصل 10 من الدستور كالحق في وسائل الإعلام حسب درجة التمثيلية والاستفادة من التمويل العمومي والترشح لعضوية المحكمة الدستورية والمساهمة في أنشطة الدبلوماسية البرلمانية، وتعزز هذا التوجه " الجديد " الفصل 61 من الدستور بمنع الترحال السياسي كمحاولة لإضفاء نوع من المشروعية على العمل البرلماني.

وإذا كان عمل المعارضة البرلمانية واستفادتها من كل حقوقها الديمقراطية كفرق سياسية، مرتبط بالضرورة بفصل حقيقي للسلط الضامن لتجاوز الأعطاب والمعيقات الهيكلية التي تكبل العمل البرلماني، فان المؤسسة التشريعية بالمغرب خاضعة للمؤسسة التنفيذية، وكل القوى السياسية الديمقراطية كانت تتوجه بالنقد للفصل 51 من دستور 1996 الداعي إلى رفض كل التعديلات أو المقترحات بدعوى أنها قد تهدد توازن المالية العمومية، فما الذي تغير في دستور 2011 مع استمرار نفس التقييد في الفصل 77 ؟

كما أن الفصل 104 الذي فسر بتقوية سلطة البرلمان على سلطة الحكومة من خلال صلاحية رئيس المؤسسة التنفيذية بحل البرلمان، مشروط بموافقة المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك بل إن الفصل 96 من الدستور يمنح الحق للملك بحل أحد المجلسين أو هما معا وهذا إجراء غير موجود في الأنظمة الديمقراطية.

أما إذا بحثنا في الحدود الفاصلة بين الأغلبية والمعارضة من

> والنظام السياسي المغربي أيضا هو المعبر عن التحالف الطبقي المسيطر على السلطة والمتحكم في بنية التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن تطور هذا النظام، كبناء سياسي، انعكاس لتطور علاقات الإنتاج ومستوى تطوير أساليب التحكم في هذه العلاقات ضمانا للاستمرارية

جهة البرامج السياسية كمدخل للحديث عن أدوار المعارضة في الأنظمة الديمقراطية فإن البرلمان المغربي يعاني من سيطرة المؤسسة الملكية من خلال افتتاح الدورات بالخطب الملكية المعبر عن البرنامج الرسمي للدولة المخزنية الذي يسمو على كل البرامج الأخرى عبر التوجيه والتأثير بل إن مضمون الخطب الملكية يدرج ضمن جدول أعمال البرلمان و(لا يمكن أن يكون مضمون خطاب الملك موضوع أي نقاش.. الفصل 52). وللملك أيضا حق مطالبة مجلسي البرلمان بقراءة أي مقترح قانون قراءة جديدة ولا يحق للمجلسين بما فيه المعارضة الرفض.

ورغم التوجه الشكلي نحو تعزيز دور المعارضة في دستور ما بعد الربيع العربي بما فيها تخصيص يوم على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين بما فيها المقدمة من المعارضة

(الفصل 82) فإنها لم تتحول بعد إلى آلية لمراقبة العمل الحكومي، كما حددت القيود الدستورية والهيكلية من حق المعارضة في اعتماد آلية ملتمس الرقابة الذي يحتاج إلى توقيع خمس الأعضاء.

لقد اتجه النظام المخزني إلى جعل المؤسسة التشريعية واجهة لاضفاء المشروعية على الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التحكم في التمثيلية بدءا من حصر الحق في التصويت الانتخابي بتبني التصويت المفوض حسب القانون التنظيمي لمجلس النواب بالنسبة للمقيمين بالخارج وعدم اعتماد البطاقة الوطنية كبديل للتسجيل في اللوائح الانتخابية وطريقة حساب القاسم الانتخابي المؤدي إلى البلقنة السياسية وغياب المراقبة القضائية للعملية الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية تحت إشراف وزارة الداخلية وهيكلة التحالفات السياسية ليس على قاعدة البرامج وإنما على القاعدة العددية لضمان الأغلبية العصية على البلوغ...إلى جانب القيود الدستورية المشار إليها يعطل عمل المعارضة ويتحكم في الإنتاج التشريعي البرلماني الذي يتم وفق الترتيب الذي تحدده الحكومة. وهو أيضا مسار تأسس على حساب تفكك البناء الحزبي نفسه من خلال سيطرة الأحزاب الإدارية المفتقرة للبعد الجماهيري وتآكل جماهيرية الأحزاب الوطنية التقليدية وضبابية مشروعها السياسي وهيمنة النزوع البيروقراطي في هياكله.

المخزن والمعارضة البرلمانية: تثبيت أسس المشروعية

لا يمكن فهم النظام السياسي المغربي بمعزل عن إطاره التاريخي بما في ذلك تمدد وانحسار السلطة السياسية المركزية وعلاقة هذه السلطة بنظم المؤسسات الاجتماعية القبلية من خلال تحكم طبقة الأعيان والجمع بين السلطة الأبوية والسلطة الدينية لتبرير الهيمنة الاقتصادية سواء عبر مؤسسة المشيخة أو مجالس فض النزاعات القبلية (مجالس التشريع القبلي)، حتى أن صورة النظام السياسي المغربي تعبر في ممارساتها عن جدلية السلطة والطاعة.

والنظام السياسي المغربي أيضا هو المعبر عن التحالف الطبقي المسيطر على السلطة والمتحكم في بنية التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإن تطور هذا النظام، كبناء سياسي، انعكاس لتطور علاقات الإنتاج ومستوى تطوير أساليب التحكم في هذه العلاقات ضمانا للاستمرارية.

من هنا تفسر هيمنة المؤسسة الملكية على مجمل النسق السياسي المغربي وهيمنة الحكومة على مدخلات ومخرجات الفعل البرلماني، واقع يترجم: عدم استقلالية القرار الحزبي، اضمحلال مصداقية خطاب المعارضة البرلمانية، ضعف تأثير فرق المعارضة سواء في التوجهات الإستراتيجية للدولة أو في الحياة التنظيمية الإدارية، سرعة تحول نخب المعارضة إلى عرابي سياسة الأغلبية، عزل المعارضة اليسارية بضعف التمثيلية والإقصاء من التمثيلية في اللجان المهمة.

في نسق سياسي مغلق كالنسق السياسي المغربي لا يمكن للمعارضة أن تطرح برنامجها البديل لبرنامج المؤسسة الملكية المتبنى من طرف الحكومة على اعتبار الطابع الشكلي للمؤسستين التنفيذية والتشريعية فالملك هو الذي يعين رئيس الحكومة ويعين باقي الأعضاء باقتراح من رئيس الحكومة وبالتالي فان المؤسسة الملكية تهيمن بمقتضى الدستور على صنع القرار الحكومي، كما أن المجلس الوزاري يملك حق إلغاء أي قرار غير مرغوب فيه صادر عن المجلس الحكومي.

إغلاق النسق السياسي يتضح أيضا من غياب أي حضور وازن للمجتمع المدني في البرلمان والتشديد على مركزية الدولة (المغرب دولة موحدة) لضرب الجهوية النيابية الديمقراطية. وغياب مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل السلطات وعدم مساهمته في صياغة الدستور وفصل حقيقي للسلط وضمان استقلالية قانونية ووظيفية للقضاء.

إن نموذج النظام المخزني المتجدد بنفس الثوابت التقليدية استمر في بسط نفوذه سواء على المستوى الإداري الترابي الأفقي أو نسق النظام العمودي المرتكز على الولاة والقياد والمقدمين (جدلية السلطة والطاعة) وهو نفس الجهاز الإداري المخزني المستمر بعد سنة 1956 بعد إعادة بناء التحالف الطبقي المسيطر على السلطة من بورجوازية كبيرة وأعيان وأشراف، والعناصر المستفيدة من التعاون مع النظام الاستعماري، وأن كل معارضة سياسية للنظام المخزني، المعبر السياسي عن تحالف واسع للبورجوازية الوكيلة والملاكين الكبا، يجب بالضرورة أن تعبر عن مصالح النقيض الطبقي بقيادة الطبقة العاملة وعموم الكادحين وامتلاك النظرية السياسية القادرة على تحليل كيفية اشتغال بنية النظام وطبيعة الرأسمال المحلي وارتباطاته التبعية للدوائر المالية والاصطفاف إلى جانب الطبقة العاملة في صراعها الطبقي وهو طريق يبدأ من عمل المعارضة اليسارية من خلال جبهة جماهيرية فاعلة داخل جدلية الصراع الطبقي وخارج قواعد اللعبة البرلمانية وجدلية السلطة والطاعة.

قراءة في المشهد السياسي في ضوء انتخابات 8 شتنبر

عبد السلام العسال

سياق انتخابات 8 شتنبر:

إن السمة العامة لانتخابات 8 شتنبر أنها كانت فاسدة بكل المقاييس إذ تم تفصيلها، على مقاسات ما أراده منها النظام المخزني المتحكم فيها من بدايتها إلى نهايتها، وأوكل لوزارة الداخلية الضليعة في تزوير الانتخابات السابقة (لنتذكر فضيحة مقعد محمد حفيظ) الإشراف عليها والانفراد بإعلان نتائجها، كما أنها جرت بناء على لوائح انتخابية مشكوك في سلامتها تعود لعهد إدريس البصري، وتم حذف عتبة 3% وتمرير قاسم انتخابي جديد يحتسب على أساس الأصوات الصحيحة، للرفع من منسوب الريع الانتخابي بهدف إفساد العمل السياسي عبر بلقنة الخريطة الحزبية وإفراغ الأحزاب المشاركة من أي محتوى سياسي نبيل مؤسس على التنافس والمقارعة بين البرامج لا على صراع بيع وشراء الأشخاص من أجل الظفر بمقاعد برلمانية أو جماعية بأسهل طريقة ممكنة، وهو ما حول مجال التنافس إلى سوق نخاسة لبيع الذمم وشرائها أمام الملأ وتحت أنظار السلطات وأجهزة وزارة الداخلية، بل وبتواطؤ مكشوف معها.

كما أنها جرت في جو سياسي متسم باتساع حجم الفساد واستشراء احتكار ونهب الثروات وتهريب المال العام واستمرار تواطؤ النظام مع الباطرونا المتوحشة، للإجهاز على المزيد من حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومواجهة مطالبهم واحتجاجاتهم بمحاربة العمل النقابي وبالتسريحات الفردية والجماعية والتشريد والاعتقال والمحاكمات الصورية، مما زاد في تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير جدا؛ وبمواصلة التضييق على الحق في حرية الرأي والتعبير والاحتجاج والتنظيم والاحتجاج، وقمع كل الأصوات المعارضة للنظام والمنتقدة لسياساته المعادية لحقوق الشعب المغربي، وباستمرار الاعتقال السياسي، حيث مازالت السجون تعج بمئات المعتقلين السياسيين، ومن بينهم معتقلو الحركات الاجتماعية (الريف، جرادة، أوطاط الحاج، بني تيجيت، زاكورة..) والمدونين والصحفيين (توفيق بوعشرين، سليمان الريسوني، عمر الراضي.)، وبتعميق معاناة الجماهير الشعبية الفقيرة نتيجة استفحال آفات الفقر والبطالة والهشاشة وكل أشكال التمييز والإقصاء والتهميش، وتردي البنيات الصحية والخدمات الاجتماعية في المدن والقرى، وغياب كل أشكال الدعم المالي للأسر الفقيرة خاصة في حالة الطوارئ الصحية، مما عرض العديد من المواطنين/ات للإصابة بالفيروس وللموت أو لخطر الموت في ظل انهيار المنظومة الصحية، وباحتكار وسائل الإعلام العمومي لتسييد الرأي الوحيد عبر توظيف وتسخير أشباه المثقفين الذين أصبحوا أبواقا مأجورة للنظام المخزنين، واستغل النظام جائحة كورونا لتبرير هجومه الشامل على الحقوق والحريات بكل أنواعهما.

لكل هذه الأسباب وغيرها، قاطعت الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا هذه الانتخابات، لأنها لم تعد تثق لا في سياسات النظام المعادية ولا في الوعود الكاذبة للأحزاب المشاركة فيها.

وطبيعي، في ظل كل ذلك، أن يتخذ النهج الديمقراطي موقف مقاطعة هذه المهزلة، حيث نزل مناضلوه ومناضلاته إلى الشارع العام للتعبير عن هذا الموقف المشرف، والتواصل مع الجماهير بشأنه والدعاية له، غير أن النظام المخزني الذي قام بكل شيء من أجل ضمان المشاركة الشعبية في هذه المهزلة، صب جام غضبه على النهج وأطلق أجهزته القمعية للتضييق على مناضلاته ومناضليه واعتقال بعضهن/م والاعتداء عليهن/م، وقد شمل الاعتداء كاتبه الوطني، وهذه المعطيات وحدها كافية لتنزع عن هذه الانتخابات صفة كونها ديمقراطية.

ماذا عن نتائجها؟:

إن انتخابات فاسدة لا يمكن لنتائجها إلا أن تكون فاسدة، وهو ما تم تأكيده من خلال تصريحات العديد من المشاركين فيها أنفسهم، أفرادا وأحزابا، فأغلبا لمقاعد ثم الحصول عليها إما بالتزوير وبالبيع والشراء وأمام الملأ، وإما بفضل الريع الانتخابي الذي وفره القاسم الانتخابي الجديد وحذف العتبة، وبالتالي فتشكيلات البرلمان والمجالس الجماعية المحلية والإقليمية والجهوية هي، من الناحية الأخلاقية والمبدئية، تشكيلة، لاغية وصورية وغير مشروعة، وسوف ترشح عنها تحالفات هجينة في إطار خريطة حزبية مبلقنة.

غير أن أخطر ما تمخض عن هذه الانتخابات هو احتلال (بالمعنى القدحي/الاستعماري للكلمة) حزب الأحرار المرتبة الأولى وحزب البام المرتبة الثانية، وهما معا صنيعتان للتكتل الطبقي السائد، ليكونا، سياسيا، ممثلين للاتجاه الرأسمالي التبعي المتوحش، ورأس حربة لقيادة الهجوم الطبقي العدواني على ما تبقى من حقوق ومكتسبات الشعب المغربي في المرحلة القادمة، وطبيعي، في ظل ميزان القوى المختل لصالح التكتل الطبقي السائد وخاصة الاتجاه الاحتكاري المفترس داخله، أن يشكل النظام حكومته من هذه الحزبين مع تأثيثها بحزب الاستقلال الذي ظل وفيا لإملاءات وتعليمات النظام منذ عقود، وبذلك يكون النظام قد أغلق الحقل السياسي وأقبر أية إمكانية للمشاركة في تدبير الشأن العام حتى في مظهرها الشكلي، أما باقي الأحزاب، وخاصة الاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية، فقد تم رميها إلى مستنقع ما سماه لشكر "معارضة صاحب الجلالة"، رغم تباكيها لتكون ضمن مكونات الحكومة، وسوف يتم استعمالها كواجهة لطمس الصراع الطبقي عبر منح "قادتها" الانتهازيين بعض الامتيازات (الفُتات) لتطويعها أكثر بما يجعلها طيعة، خنوعة، خدومة للنظام ومدافعة بشراسة عن اختياراته وتوجهاته الطبقية، وأما فيدرالية اليسار والاشتراكي الموحد فإنهما لن يستطيعا فعل أكثر من القيام بمحاولات يتيمة ومعزولة لتسخين حلبة صراع وهمي من داخل مؤسسة مزيفة لن تكون أكثر من غرفة لتمرير سياسات وقوانين النظام، عوض أن تكون مؤسسة تشريعية حقيقية.

في ظل هذا الوضع الجديد، ستكون المرحلة القادمة عصيبة للغاية على الشعب المغربي وجماهيره الكادحة وقواه المناضلة.

فعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي سيزداد احتكار وافتراس الثروة الوطنية ونهب وتهريب المال العام وتزايد التهرب الضريبي واتساع حجم إغراق البلاد في المديونية والإجهاز على ما تبقى من حقوق وخدمات اجتماعية وخاصة الحق في التعليم والحق في الصحة، وسيتم إشعال الغلاء، بشكل ممنهج ومتصاعد، في أسعار المواد الضرورية للحياة وخاصة المواد الغذائية في مقابل تجميد الأجور والتقليص من حجمها تحت مبررات مختلفة عملا بإملاءات المؤسسات الامبريالية المالية، وسيزداد الاستغلال المكثف والوحشي للطبقة العاملة في ضرب صارخ للقوانين الجاري بها العمل في مجال الشغل على علاتها، وسوف يتعرض العمال والعاملات للمزيد من التسريحات الفردية والجماعية خارج أي إطار قانوني، وسيستمر النظام في توظيف القضاء لمحاكمة المناضلين/ات النقابيين/ات، كما سيستمر في فرض سياسة التوظيف والتشغيل في إطار العقدة....

أما على المستوى السياسي، فسيزداد تغول الدولة البوليسية القمعية أكثر من أية مرحلة سابقة فيما سمي زورا "العهد الجديد"، ما يعني أن النظام سيعمق سياسة القمع الممنهج والتضييق الخانق على الحريات العامة والفردية، لا سيما ما يتعلق منها بالحق في حرية الرأي والتعبير والاحتجاج والانتماء السياسي أو غير السياسي، والحق في حرية الصحافة والتدوين والتعليق في وسائل التوصل الاجتماعي، وستتم محاصرة كل الأصوات المعارضة لسياسة النظام سواء كانت أصواتا سياسية أو حقوقية أو نقابية أو إعلامية أو غيرها، وفي المقابل سيعمل النظام على استقطاب بعض الأساتذة الجامعيين المتملقين وبعض الصحافيين الانتهازيين وبعض القادة النقابيين البيروقراطيين ليأكل بأفواههم التوم مقابل بعض الامتيازات، وسيجد النظام كل التشجيع لفرض سياسة الرأي الوحيد، من طرف الدوائر المالية الامبريالية التي سيكون تلميذا نجيبا في تطبيق إملاءاتها على أحسن وجه ممكن، وطبيعي أنه سيلقى كل الدعم السياسي من طرف الامبرياليتين الأمريكية والفرنسية على الخصوص وكذا من طرف الكيان الصهيوني الذي ستفتح له كل أبواب بلادنا ليستوطنها سياسيا واقتصاديا وثقافيا في إطار توسيع مجلات العمالة والخيانة والتطبيع مع العدو الصهيوني الغاشم.

في ظل ما تقدم، نستنتج أن بلادنا تسير نحو الهاوية.

ما العمل إذن؟

إن الإجابة عن هذا السؤال مطروحة بالأساس على كل القوى المناضلة التي لها مصلحة حقيقية في التغيير الجذري الشامل، فهي الوحيدة التي يمكن الرهان على نضالها في تداخله وانصهاره مع نضالات الجماهير الشعبية التي لم تتوقف قط، من أجل الحد من تغول النظام وهيمنته على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، عبر توحيد وتصعيد وتجذير النضال الميداني الشعبي لتغيير ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا الكادحة، وهو ما يتطلب من هذه القوى:

- النضال الميداني المشترك من أجل فرض دستور ديمقراطي شعبي على مستوى الإعداد والبلورة وعلى مستوى الشكل والمضمون، يفصل بين السلط مع منح كل سلطة صلاحيات واسعة لاتخاذ القرار وتنفيذه دون أي تدخل أو توجيه من أحد، وينص على أن الشعب المغربي هو مصدر هذه السلط.

- النضال الميداني المشترك مع الجماهير الشعبية والمساهمة معها في بناء أدواتها للدفاع الذاتي (جمعيات، نقابات، تنسيقيات، هيئات مهنية).

- النضال الميداني المشترك من أجل فرض وإقرار واحترام حقوق الإنسان في كونيتها غير القابلة للتجزيء وفي مقدمتها الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والاحتجاج والإضراب والانتماء السياسي والنقابي وحرية الصحافة والتدوين الحر، والحق في الشغل والاستقرار فيه وكل الحقوق الشغلية المرتبطة بهما وغيرها.

- المساهمة الفعلية والدؤوبة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، وهذه مهمة مطروحة على كافة اليساريين/ات وضمنهم الماركسيين/ات، بحكم أن الطبقة العاملة هي الطبقة المنتجة في المجتمع التي تعيش وضعا مأساويا سمته الحرمان والتفقير والتهميش، وبالتالي فهي الطبقة المؤهلة أكثر لقيادة النضال الثوري لتغيير الأوضاع بتنسيق وتحالف وانصهار تام مع حلفائها الموضوعيين من عمال زراعيين ومعطلين وكادحين بشكل عام.

من غير ذلك فلننتظر السكتة القلبية الحقيقية.

ملحوظة: تعمدت عدم الحديث في هذا المقال عن اندحار حزب العدالة والتنمية لأنه أصبح جثة هامدة في مزبلة التاريخ.

في معركة القيم والمعايير

الحبيب التيتي

على اي أساس يمكننا الارتكاز لكي نصدر حكمنا بتفوق نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي عن نظام أخر؟ السؤال معقد والجواب عليه يتطلب عرض قضايا متداخلة جدا، انه يشبه كبة خيط ملفوفة بطريقة ملبكة. كيف يمكننا تناوله بكثير من التبسيط وبدون الإخلال بجوهره؟ في مثل هذه الحالات ثد تسعفنا طريقة القبض على رأس الخيط او على الحلقة المركزية التي بها تتعلق او تشتبك باقي الحلقات وعند جر راس الخيط او الحلقة المركزية تتداعى البقية.

إن القيم ومعايير التقدم أو جودة الحياة والرفاهية في مجتمع ما، هي قيم ومعايير الطبقة السائدة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج في تلك المرحلة من تطور المجتمع، وقد أصبحت قيم ومعايير المجتمع نظرا لهيمنة تلك الطبقة ولدور الدولة باعتبارها أداة أيديولوجية وقوة منظمة تستطيع أن تصور لباقي طبقات المجتمع بأن قيم ومعايير الطبقة السائدة هي القيم والمعايير لكل المجتمع هذا اولا؛ ومن جهة ثانية وبما أننا نحن في هذه المرحلة نعيش تحت هيمنة وطغيان النظام الامبريالي العالمي، فان الدول المسيطرة تستطيع ان تجعل من قيمها ومعاييرها قيما للبشرية جمعاء.

إن هذه القيم والمعايير، في الحقيقة، تعبر عن موقف ووضع السيادة لطبقة مهيمنة في المجتمع نظرا لامتلاكها لوسائل الإنتاج والسلطة العسكرية والسياسية. إنها إذا قيم ومعايير تقوم على أساس طبقي، وتوظفها الطبقات السائدة في صراعها مع باقي طبقات المجتمع لأنها توفر الشروط الفكرية والإيديولوجية للسيطرة ودوامها. قي مقابل هذه القيم والمعايير تولد قيم ومعايير نقيضة، أساسها موقف وموقع طبقة اجتماعية لا تملك أي شيء ولم يتبقى لها الا قوة عملها تبيعها لتعيش وفي نفس الوقت يستحوذ الرأسماليون على فائض القيمة ويحولوه إلى ثروات هائلة يراكمونها في بنوكهم ووحدات إنتاجهم. من خلال هذا الصراع يولد المجتمع البديل الذي تتحول فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية، وعلى قاعدة هذه الملكية الجماعية تنمو وتنشا قيم جديدة. ولما تنضج الشروط الموضوعية والذاتية تنتزع الطبقة العاملة السلطة وتعمل على جعل قيمها هي قيم المجتمع وتعمل دولة البروليتاريا وحلفائها على تسييد هذه القيم وتلك المعايير وجعلها قيم معايير المجتمع برمته.

رب قائل يقول بان التجارب السابقة لم تتقدم على هذا المنحى، هذا صحيح الى حد كبير لقد حدثت انتكاسات خطيرة جعلت التجربة تصاب بالفشل وتتراجع الى الخلف. في هذه القضية لا بد من التسلح بالنظرة التاريخية

البعيدة المدى؛ إننا أمام حالة من اعقد حالات الولادة لنظام جديد في تاريخ البشرية. فإذا كانت جميع أنماط الإنتاج التي عرفتها البشرية، منذ انحلال المشاعية البدائية حيث سادت الملكية الجماعية، فقد توالت أنماط إنتاج نقيضة له أساسها الملكية الخاصة. ولقد دامت هذه التجربة آلاف السنين، ويعنبر نمط الانتاج الراسمالي استمرار لتلك الانماط القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فنظرا لطول المدة التاريخية، أصبح من نافل القول او من البديهي اعتبار المجتمع البشري هو مجتمع طبقي وهذا هو الوضع الطبيعي ولا يوجد مجتمع غيره يمكن ان يولد. حسب هذا الزعم باتت الملكية الخاصة جزء أصيل من فطرة الإنسان، وقد يفقد إنسانيته إن حاولنا نزعها عنه إنها بمثابة الروح للجسد.

إن الملكية الخاصة أمر طارئ على تطور الإنسان وهي نتيجة تطور اجتماعي وتقسيم للعمل داخل المجتمعات البشرية الأولى. إن التطور البشري الذي حصل إلى يومنا هذا، جعل مستقبل تطور البشرية يقف عند مفترق الطرق نظرا بالضبط للتناقض الذي وصله موضوع تراكم الملكية الخاصة في يد المالكين الاحتكاريين. يكمن هذا التناقض في حقيقة وجود طبقة اجتماعية تملك أهم وسائل الإنتاج وتحتكرها، وهي طبقة متقلصة العدد جدا ولا تتعدى كمشة من العائلات، وقد تحصلت على هذه الملكية الخاصة نتيجة استغلالها لطبقة اجتماعية كبيرة جدا ولا زالت صفوفها تتوسع باستمرار وهي الطبقة العاملة. إن المزيد من تطوير هذا الاستغلال أوصل غالبية الطبقات الاجتماعية إلى حافة الفقر والإفلاس، وبات يهدد مصير المجتمع برمته من جهة، ومصير البشرية من جهة ثانية؛ لأن محتكري وسائل الإنتاج يتعرضون للازمات الحادة فيعملون على حلها على حساب الطبقة العاملة بالمزيد من استغلالها وعلى حساب الطبيعة بالمزيد من تدميرها. فمن اجل إنقاذ الطبقة العاملة والطبيعة أصبح من الضروري نزع ملكية وسائل الإنتاج من يد هذه الكمشة من الاستغلاليين ووضعها كملكية غي يد المجتمع. والمجتمع الاشتراكي يسعى لحل معضلة ملكية وسائل الانتاج الاساسية والاهم وليس باقي اشكال الملكية الخاصة الأخرى التي ستتوفر شروط حلها مع تقدم المجتمع الاشتراكي وتوفر شروط زوال الطبقات الاجتماعية واسبابها المادية والمعنوية.

وفي هذه الدينامية التاريخية لبروز قيم ومعايير جديدة تقوم على قاعدة الملكية الجماعية تبرز قيم المجتمع الجديد ومعايير التقدم والرفاه والحياة الكريمة لا علاقة لها بقيم ومعايير المجتمع الرأسمالي او القائم على الملكية الخاصة. فالعديد من القيم مثل الجرية والديمقراطية والكرامة والعدالة ومعايير التقدم والتطور والجمال ستتغير ويصبح لها مضامين تختلف عما هو سائد اليوم. لم يتم الانتباه الى هذا الامر بما يكفي من نباهة ويقظة فاستمر الحكم على منجزات المجتمع الجديد بنفس قيم معايير المجتمع القديم الطبقي. بل انجرت القيادات نفسها الى سباق منهك وسقطت في فخ واجب اللحاق بركب مجتمع الاستهلاك وقيم السوق والسلعة.

للقطع مع هذه الهيمنة الفكرية والسياسية تأكد بالتجربة التاريخية أن للثورة الاجتماعية والسياسية بعد ثقافي. لن تنجح الثورة وتكتمل مسيرتها ان لم تندلع ثورة ثقافية وسط الشعب وجميع طبقاته وفئاته وكل دواليب الدولة والمنظومة الحزبية والجمعوية. اتضح أيضا عبر التجربة التاريخية ان جميع مخلفات المجتمعات القديمة والإرث التاريخي المنصهر مع الملكية الخاصة سيعمل على إشعال فتيل الثورة المضادة بما فيه القضاء على الثورة الثقافية.

تتمة مقال الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة بالمغرب أية علاقة؟؟

سنة 2011 عرفت انطلاق الربيع العربي الذي أسقط العديد من الديكتاتوريين من أعلى عروشهم. امتد هذا الحراك الى المغرب في 20 فبراير 2011 ولعب فيه الشباب دورا محورا، وكان النظام المخزني متخوفا من آثار هذا الحراك على أركانه. انتهز حزب العدالة والتنمية هذه الفرصة والتقط مكامن الضعف في خطاب 8 مارس، 18الذي جاء يوما فقط بعد انطلاق حركة 20 فبراير، ليعلن فيه الملك عن"الإصلاحات الدستورية".

مقابل الحفاظ على مرتكزات النظام ومنها استحواذه على الحقل الديني بدسترة "المجلس العلمي الأعلى" نص الدستور على تعيين رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على أكبر فريق بالبرلمان وهذا يعد في صالح حزب العدالة والتنمية الذي كان يتمتع بقاعدة انتخابية كانت في تصاعد. هكذا مكنت حركة 20 فبراير بفضل التضحيات الجسام لمناضلاتها ومناضليها وقواها الحية أن تضمن لحزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة لولايتين متتاليتين. لكن الانتهازيين يتنكرون دائما لفضل الشعب عليهم، فانصاعوا لتطبيق الوصفات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية لنظام المخزن، وعاقبتهم على ذلك قاعدتهم الانتخابية بعدم توجهها لصناديق الاقتراع حتى اصبح من كان منهم وزراء يحصلون على 4 أصوات في دوائرهم الانتخابيةخلال انتخابات 2021 ولم يشتكوا من تزوير أو ما شابه ذلك... انه الشعب يمهل ولا يهمل.

4 - حكومة إغلاق قوس 20 فبراير:

عاد الى الواجهة حزب صهر الملك وحزب مستشار الملك في تصالح مع حزب علال الذي مر من مرحلة قصيرة من الشعبوية في عهد شباط ليستقر بين أيدي كبار موظفي الدولة وأعيان المدن السلطانية بقيادة بركة. فحزب الأحرار رجع الى الواجهة ليس فقط بقوة المال لرئيسه أخنوش بل بإعادة إدماج عائلات الأعيان بالبادية التي سبق لإدريس البصري أن وزعها على الأحزاب الصغيرة لكون المخزن يتوجس من الأحزاب المهينة لكونها تغلق الأبواب أمام الفئات الطامحة الى الاندماج في القاعدة السياسية للمخزن. هذا ما يفسر مثلا تأسيس الاتحاد الدستوري 6 سنوات فقط بعد تأسيس حزب الأحرار وتأسيس حزب الأصالة والمعاصرة في بداية عهد محمد السادس.

حكومة أخنوش ستغلق قوس حركة 20 فبراير التي بسببها أرغم المخزن على تعيين بنكيران لتشكيل الحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية وبقي القصر ينتظره من 10 أكتوبر الى 17 مارس 2017 دون ان يقترح عليه حكومة في حين أن رئيس الحكومة قبل 2011 يعينه الملك وقت ما يريد ويختار له الشخص الذي يريد خارج ما يسمى ب"الأغلبية الحكومية" أو "الحزب الاغلبي".

العلاقة الأمريكية الصينية...

لمن تدق أجراس استعراض القوة

كريم لحسن

مازالت القوة الرأسمالية الأمريكية والغربية تسعى إلى التحكم والسيطرة بالقوة لإيقاف اقتصادها من السقوط وإخراجه من نفق الأزمات المتتالية التي أصابته وعينهاعلى القوة الاقتصادية الصاعدة المتمثلة في الصين ومجراتها(محورها الاقتصادي). هذا الصعود الذي بات يقلق القوة الأمريكية - التي ظلت تتغطرس وتتباهى بنموذجها الاقتصادي الذي انتصر على النموذج السوفياتي - وهو مالم تستوعبه وتقبل به مما دفعها إلى تحريك فائض القوة العسكرية لحمايته من التراجع على درج سلم الاقتصاد العالمي في إطار استراتيجية الردع والتهديد من أجل الحفاظ على الاتفاقيات التي تسمح لها بالتحكم والهيمنة على الاقتصاد العالمي. ويظهر هذا النزوع العدواني باستعراض القوة التي تتصدر المشهد الإعلامي الدولي من حين لآخر في إطار الصراع الجيوسياسي بين القوة الأمريكية و القوى الاقتصادية الصاعدة. وتدور هذه المناورات والتدريبات على ما أنتجه المركب الصناعي الحربي في المناطق التي تحتل الصدارة ضمن الأولويات الأمريكية في مجالات تعتبر مصدر الثروة وأسواقا استهلاكية للمنتجات الأمريكية حيث تنتهج القوة الأمريكية مجموعة استراتيجيات تتمثل في ترهيب وتهديد كل من يقترب إلى هذا المحور (الصين) دولا كانت أو شركات إما بالقوة أو بفرض عقوبات تصيب هذه الكيانات في العمق، و تهدف بها إلى إعاقة نمو هذه الاقتصاديات الصاعدة ومحاصرتها وتطويقها اقتصاديا عسكريا وسياسيا. وعلى المستوى السياسي تعمل على عزلها عن المحاور الداعمة لها ويتجلى هذا في صراع متعدد الأبعاد، حيث تعمل القوى الرأسمالية التقليدية على نشر الأيديولوجيات المدمرة في المناطق التي تعتبر بيئة ملائمة ومناسبة لها ونشر الحروب بالوكالة لخلق مجالات واسعة للتوتر وعدم الاستقرار في المحيط الجيوستراتيجي للصراع الاقتصادي، وفي هذا الصدد تتجلى الحرب في منطقة الشرق الأوسط(سوريا واليمن والعراق) وفي إفريقيا (ليبيا) ونشر الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي ونيجيريا وصناعة نزعات مهددة للاستقرار في القرن الافريقي (مصر، إتيوبيا،إريتريا والسودان) وعلى المستوى الأوروأسيوي توسيع حلف الناتو إلى التخوم الروسية وإشعال فتيل التوترات السياسية والعسكرية(شبه جزيرة القرم وأوكرانيا وأدربيدجان وناغورنيكارباخ). ووسط محيط استراتيجي وحيوي قامت أمريكا بإعادة نظام يهدد الاستقرار في عمق القارة الأسيوية متمثلا(حركة طالبان) في دولة أفغانستان وهو القناع الذي كشف وجه أمريكا كصانعة للإرهاب وراعية له عكس ما تروج له في الظاهر فبعد غزو واحتلال دام لمدة عشرين سنة قامت بانسحاب فوجئ به حلفاؤها الغربيين والعالم وخلق أجواء هوليودية لتضليل العالم والتغطية على الأهداف الاستراتيجية من وراء هذا الانسحاب. وبعد هذا بوقت قصير انكشف الحلف الثلاثي **AUKUS** الاسترالي-البريطاني-الأمريكي لشرعنة نشر ووجود فائض القوة العسكرية بالمحيط الهندي والهادي لتطويق الصين، وتقوم أيضا بضخ القوة العسكرية والاقتصادية لطايوان المنفصلة عن الصين.

إن هذه الهندسة لإعادة نشر الفوضى والقوة العسكرية والأيديولوجيات المدمرة هي استراتيجية تتوخى منها فرض سياسة الاحتواء والقبول بأمريكا قوة اقتصادية كما فرضتها عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسيطرة الدولار كعملة وحيدة تعطيها حق الهيمنة وتعمل أيضا في هذا الإطار على إعادة تركيب القوة الأوروبية لجرها إلى هذا النزال الكبير والذي يعرف الأوروبيون أنه يفوق قدرتهم وطاقتهم وبالتالي فالمغامرة العسكرية الشاملة ضد الصين قد تكون خارج كل التصورات السابقة عن الحروب.

وأمام هذا الوضع الذي تدركه الصين جيدا أكثر من غيرها للرد تعمل على إظهار القوة العلمية والتقنية التي تملكها لإبهار العالم وإبراز الطابع السلمي والإنساني والمنفعي للعالم كما تجلى خلال أزمة جائحة كوفيد19 وهو ما استشعره العالم بأسره. وبما أن القوة لا تضاهيها إلا القوة تقوم الصين والمجرات الاقتصادية المعاكسة للتوجيه الأمريكي(روسيا-إيران...) بعرض فائض قوتها العسكرية بإرسال الرسائل إلى من يهمه الأمر. إن الدفع باستراتيجية القوة لا تحتمل منه الحرب المباشرة وإنما التعبير عن الوجه الآخر للسياسة لأن ما تستشعره أمريكا والقوى الرأسمالية هو سقوط النموذج الأمريكي الذي لن يكون إلا بالطريقة التي سقط بها النموذج الروسي وفق قانون الصراع الاقتصادي وهو ما تخشاه أمريكا ويرعبها، وإن ما تقوم به الآن ما هو إلا القوة التي تعبر عن الضعف من الداخل الذي يظهر جليا في إعادة توظيف النزعة الماكارتية ومحاربة الاشتراكية والشيوعية الأمر الذي يبين بالملموس قرب سقوط قدر الرأسمالية الأمريكية على طريقة نهاية لعبة الشطرنج **echec et mate.**

> وأمام هذا الوضع الذي تدركه الصين جيدا أكثر من غيرها للرد تعمل على إظهار القوة العلمية والتقنية التي تملكها لإبهار العالم وإبراز الطابع السلمي والإنساني والمنفعي للعالم كما تجلى خلال أزمة جائحة كوفيد19 وهو ما استشعره العالم بأسره. وبما أن القوة لا تضاهيها إلا القوة تقوم الصين والمجرات الاقتصادية المعاكسة للتوجيه الأمريكي

المرأة العاملة في مواجهة الرأسمالية والمخزن وكورونا

حيـاة بـعـنـو

تعيش المرأة أصنافا من التمييز والاضطهاد في الأنظمة الرأسمالية، فبالإضافة إلى بشاعة الاستغلال في مواقع الإنتـاج حيث تهدف الرأسمالية إلـى مراكمة الـثـروات على حساب أرواح العاملات والعمال على السواء، تنيخ أعباء الأعمال المنزلية والأعمال الهشة التي تقوم بها في القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة بثقلها على كاهل المرأة. فكيف سيكون شأنها إذا تكالب عليها جشع الرأسمالية والتقاليد والثقافة الرجعية السائدة في المجتمع واستغلال جائحة كورونا من أجل المزيد من الإجهاز على حقوقها ومكتسباتها؟ ولماذا عليها أن تتموقع ضد الرأسمالية؟ ولمـاذا يدعو النهج الديمقراطي النساء إلى الانخراط في الإعـلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؟

المرأة في ظل الرأسمالية ومستجد كورونا

مع شروق كل يوم جديد يتأكد بالملموس أن الرأسمالية هي مصدر الكوارث للشعوب وهي المسؤولة عن إفقارها وإلحاق المصائب بها. وأنها تتحمل المسؤولية عن الفقر والبطالة والتشرد وموت العاملات والعمال دون توقف. لأن الإنتاج الرأسمالي يهدف إلى تحقيق الربح وتنمية ثروات الرأسماليين، كما أن الرأسمالية لا تطور الإنتاج إلا بدافع الربح، حيث لا يمتلك العمال الثروة في ظل النظام الرأسمالي بل ينتجونها.

وفي المغرب الذي يخضع النظام المخزني فيه لإملاءات مراكز التمويل الرأسمالي الأجنبي على حساب القطاعات الاجتماعية الحيوية للطبقات المسحوقة، انكشف الوجه القبيح للرأسمالية وازداد توحشها خصوصا في زمن الكورونا، إذ تعمقت الهشاشة وأصبحت الطبقة العاملة عامة إلى جانب المفقرين /ات والكادحين/ات من أبناء شعبنا تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات، وتعاني من أوضاع كارثية تتسم بالاستغلال والإجهاز على الحقوق والمكتسبات.

والمـرأة العاملة التـي هـي جـزء مـن الطبقة العاملة تساهم في الإنتاج ولا تراكم الثروة وترتبط مصالحها، كل مصالحها ارتباطا عضويا بهذه الطبقة، وترزح كذلك تحت وطـأة الفقـر والاسـتـغـلال المنهج والهـجـوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عانت بـدورها من تغوّل الرأسمالية وتداعيات الوباء؛ ولعل إطلالة سريعة على أوضاعها بالأرقام تبين الحيف والظلم الذي تعاني منه هذه المرأة وتستند الأرقام أدناه (وهي أرقام رسمية) إلى المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 مارس 2021))

- بلغ معدل نشاط النساء 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال خلال 2020، حيث تبقى بذلك ثمان نساء من بين كل عشر خارج سوق الشغل، وهو مؤشر واضح على ضعف مساهمة النساء في سوق الشغل.
- معدل الشغل لدى النساء (16,7% مقابل 62,9% لدى الرجال).
- تتوزع النشيطات المشتغلات في قطاع "الفلاحة، الغابة والصيد" الذي يعتبر المشغل الأول للنساء بنسبة (44,8%)، متبوعا بقطاع الخدمات (40,4%)، ثم قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية (14,2%)؛

- تعمل ما يقارب نصف النشيطات المشتغلات (47,3%) كمستأجرات (مقابل 51,7% بالنسبة للرجال)، و 17,7% لحسابهن الخاص (مقابل 39,8%)، و35 بشغل غير مؤدى عنه (مقابل 8% لدى الرجال).

وتلقي -هذه الأرقام -الضوء على تردي وضعية النساء إبان الجائحة مقارنة مع الرجال كما تبين أهم القطاعات التي تتوزعن عليها حيث فرضت ظروف الجائحة وما رافقها من تدابير احترازية لمواجهتها (الحظر / تقليص ساعات العمل /ارتفاع معدل البطالة/ إغلاق المدارس..) أن تبذل النساء جهودا مضاعفة لمواجهة انعكاسات الوباء وأضيفت إليها أعباء على غرار تدريس الأطفال ومتابعة شؤون المنزل ومواجهة تقلب مصادر الدخل بعد أن ألقت الدولة هذا الثقل على كاهل النساء، ليس هذا فقط بل واجهت النساء ، في مجتمع ذكوري بامتياز ، آفة العنف بجميع أنواعه (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي) في والتي تأججت بسبب الحظر والتزام الأسر للمنازل لأوقات طويلة، كما أودت الجائحة بحياة العديد من العاملات والعمال على إثر انتشار بؤر وبائية في المعامل. وأصبح شعار الدفاع عن الحق في الحياة أكثر ملحاحية.

تسببت الجائحة إذن في أضرار خطيرة على الطبقة العاملة وعلى الفئات الهشة خصوصا النساء، سواء في القطاع المهيكل أم غير المهيكل. وفي الوقت الذي تجندت فيه الدولة بكل قوتها لحماية مصالح الكتلة الطبقية السائدة إن بدعمها ماديا أو قانونيا، تركت العاملات والعمال يواجهون مصيرهم بل أجهزت على المكتسبات التي انتزعت سابقا على علاتها في ما يخص استقرار العمل والأجور والحماية الاجتماعية مما أدى إلى تعميق الهشاشة وتكريسها بشكل كبير.

لحظة تاريخية صعبة ومهام عسيرة:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فالمرأة هي جزء من الطبقة العاملة، أي الطبقة الوحيدة التي تعتبر ان تحررها مرهون بتحرر الشعب قاطبة وبذلك يصبح تحرر النساء جزءا لا ينفصم من تحرر الطبقة العاملة؛ وكلما تموقعت المرأة ضد الرأسمالية وساهمت في القضاء عليها تمكنت من تحرير نفسها من الاستغلال المزدوج الذي تعاني منه باعتبارها امرأة أولا وباعتبارها عاملة ثانيا. ولن يتأتى لها ذلك إلا إذا خاضت غمار الصراع الطبقي من أجل التغيير الجذري وتملكت الوعي الطبقي إلى جانب رفاقها العمال يناضلون يدا بيد معا من أجل قضية العاملات والعمال والكادحات والكادحين، فكل انتصار للطبقة العاملة هو انتصار للمرأة.

لماذا يدعو النهج الديمقراطي النساء إلى الانخراط في الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؟

واهم من يظن أن الرأسمالية أبدية وخالدة، وواهم أيضا من يظن أنها ستزول من تلقاء نفسها؛ إن القضاء على الرأسمالية يتطلب خوض الصراع، ويتطلب معارك ضارية بقيادة الطبقة العاملة باعتبارها موضوعيا الطبقة النقيض للبرجوازية والتي لا يمكن للتغيير أن يتم في غيابها (والمراة العاملة جزء منها)، لهذا السبب ووعيا منه بهذه الحقيقة يتبنى النهج الديمقراطي أربع سيرورات تحتل موقعا مركزيا في تصوره السياسي العام: سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، وسيرورة بناء التنظيمات المستقلة للجماهير الكادحة، وسيـرورة بـنـاء الجبهـة الوطنـيـة للطبقات الشعبية، وسيرورة بناء الاممية الماركسية. ويعتبر الخيط الناظم لعلاقة هذه السيرورات فيما بينها هو بناء حزب ثوري يتبنى ان الشعب بقيادة طبقته العاملة هو من يقوم بالتغيير وليس هناك من ينوب عنه في هذه المهمة التاريخية،وليتسنى ذلك لابد أن تصبح النساء قادرات على المساهمة في بناء أدوات الدفاع الذاتي بانخراطهن في

الـنـقـابـات لـلـدفـاع عـن مـصـالحـن الاقـتـصـاديـة والاجتماعية ومواجهة جشع الباطرونا والوقوف في وجه الاستغلال، ولأن غياب المرأة عن العمل النقابي هو في الحقيقة تغييب لمطالبها ولقضاياها، والانخراط في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة، حزب يهدف إلى القضاء على الاستغلال والاستبداد والفساد، حزب يدافع عن قضايا العمال والعاملات والكادحات ويناضل من أجل التغيير، من أجل مجتمع تسود فيه قيم المساواة والعدل والحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في أفق بناء المجتمع الاشتراكي.

المتغيرات السياسية في مغرب ما بعد انتخابات 2021

آدم الروبي

إن الاحداث المتسارعة والمفاجئة، التي عرفتها الانتخابات المغربية هذه السنة، تعد على الأقل على مستوى الشكل، أحداثا استثنائية لم تتكرر منذ انتخابات 17 ماي 1963 عندما أفرزت فوزًا للجبهة الموالية للمؤسسة الملكية جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (FDIC) التي تم إنشاؤها خلال بضعة أشهر من انتخاب الصديق المقرب والمستشار الخاص للملك الحسن الثاني أحمد رضا اجديرة، بما مجموعه 69 مقعدًا.

إن الطابع الحاد لهاته الاحداث اليوم الذي عرفته الانتخابات بعد الاطاحة بالحزب الذي كان على رأس الحكومة لمدة 10 سنوات المتمثل في الحزب الاسلامي ، حزب العدالة والتنمية، وذلك عبر ولايتين ففي الولاية الاولى تم تقديم خدمات جليلة من طرف هذا الحزب للدولة، عبر الاجهاز على صندوق المقاصة، الاجهاز على قانون التقاعد.

أما الولاية الثانية فقد أتمم هذا الحزب خدماته للدولة عبر المصادقة على"قانون الاطار51.17"و فرض "التعاقد" لضرب التعليم العمومي، بالإضافة الى تحرير اسعار المحروقات. كما أنه وضع في الصورة لأعمال في نظر التابعين له انها تتعارض مع مرجعية هذا الحزب "الإسلاموية" مثل مشروع قانون 13/21 لتقنين زراعة القنب الهندي؛"الكيف"، واختتمت هذه الحكومة ولايتها بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، هذا العمل الاخير الذي يبين مدى مضي هذا الحزب في تقديم أي تنازل سواء على حساب الشعب المغربي أو حتى على حساب قواعد حزبه والمتعاطفين معه، مقابل كسب رضى الدولة الشيء الذي اعتبره بعض المحللين السياسيين أنه دفع العديد من التابعين لهذا الحزب بالتصويت العقابي لصالح أحزاب أخرى وعلى رأسها حزب أخنوش.

إن التخلي عن حزب العدالة والتنمية الذي خدم المخزن كل هذه الفترة بالإضافة الى الخدمات التي قدمها للمؤسسات المالية الدولية عبر تطبيق سياساتهم في العديد من القطاعات، لم يأت إلا مع سياق مختلف عن سياق 2011 الذي تولى خلاله هذا الحزب رئاسة الحكومة في ظل انتفاضات الربيع "العربي"، إنه سياق دولي لم يعد يشكل ضغطا ضد الأنظمة في المنطقة العربية والمغاربية عموما. وهو سياق يختلف كذلك عن السياق الوطني والدولي الذي واكب تخلي المخزن عن حزب الاتحاد الاشتراكي بعد حكومة التناوب.

إن فقدان أغلب مقاعد الحزب "الإسلامي" بالرغم من أنه كان يطبق سياسات يمكن إدراجها بانها ليبرالية في مضمونها و لا تتلائم مع الطابع "الاسلاموي"، يمكن اعتباره بانه إذلال لهذا الحزب من طرف المخزن بعدما استوفى المهام الموكلة إليه وهي تهدئة المشهد السياسي الاحتجاجي العام الذي عرفه المغرب ما بعد انتفاضة 20 فبراير 2011.،بحيث ان المخزن اليوم لم يعد بحاجة لمن يقيه او يخفف عنه ضغط الحركات الاحتجاجية، او ما يسمى ب"البارشوك"، وإنما يبحث عمن سيطبق له سياساته وسياسات المؤسسات المالية الأجنبية بسلاسة وبأسرع وقت ممكن. تلك المشاريع التي تستدعي خوصصة القطاعات وبالتالي الزحف على مكتسبات للمواطن المغربي كانت في الأمس القريب مجانية (الصحة، التعليم، صندوق المقاصة، التقاعد..).

الشيء الذي سيفرز لا محالة هبات شعبية مستقبلا، وهو الشيء الذي يحتم فتح نقاش حقيقي منفتح على كل القوى المناهضة للمخزن وتكثيف الجهود من أجل تأطير نضالات الكادحين واستيعابها مختلف أشكالها، حتى لا تتحول لفوضى لن تخدم بحال من الأحوال كل من له مصلحة في وطن يعيش فيه الانسان المغربي حياة كريمة وديمقراطية حقيقية.

إن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، الذي يقبل النهج الديمقراطي على الإعلان عليه، والذي يأتي بعد حملة المقاطعة الذي نظمها في العديد من المدن و القرى، والذي تعرض خلالها مناضلوه ومناضلاته للقمع والتضييق و الحصار من طرف السلطات تارة ومن طرف البلطجية تارة أخرى. سيكون معبرا حقيقيا عن طموحات طبقة تشكل من حيث الكم أكبر طبقة جماهيرية بالمغرب وهي الطبقة العاملة، ويعتبر أداة ومهمة أساسية تمكن من الوصول لتلك الجماهير لإعطائها سبل تحقيق مطالبها وأهدافها في افق تحقيق التغيير المنشود الذي تطمح إليه و يطمح إليه كل من يؤمن بقوتها على التغيير.

ملامح علاقة الأدب بالإثارة

ابو حنظلة

ارتبط الفيلسوف والشاعر، منذ تاريخ الإغريق السحيق، بالدهشة التي تثير التساؤل، وهو تساؤل ينزاح فيخرق العادة والتعود. ولم تنج من سلطة التأثير حتى الأجناس الأدبية المستندة إلى الحجاج، بعضه أو كله، من قبيل الخطابة و المناظرة.. فقيل إنه لا مناص للخطابة، مثلا، من ثالوث رئيس هو: الاستمالة، التأثير، الإقناع.. وهكذا يتصالح بعدا الثنائية: الإمتاع/الإقناع، وإن أرخى ليل الإغراب سدوله على المبدع، لذلك ميز البلاغيون العرب: المبالغة، والغلو ،والإغراق.. بل إن الشاعر لطالما لاذ بالكذب و هو يواجه المناطقة، يقول البحتري:

كلفتمونا حدودَ منطقِكُم ... والشعرُ يغني عن صدقِه كذبُهْ

لكنه مؤسف أن الإثارة قد تنحو نحو الاستهلاك والابتذال في "الأدب المكشوف"، الإباحي المتعهر، الذي يبخس الجسد و يسلعه، بعد أن كتب: Robert kuttner، كتابه:

"كل شيء للبيع"(نيو يورك 1997).

ومن البداهة أن المغرب (بضم الميم) مختلف، لا يعيد إنتاج السابق، المألوف. ونقرأ في أدبيات "نظرية التلقي"، أن مما يخلق جمالية التلقي ((تخييب)) انتظارات القارئ العادية ابتغاء حثه على صوغ فرضيات بكر، تؤمن (بفتح حرف الهمزة، وكسر حرف الميم المشدد) فاعليتيه: الدلالية والنفسية، وهو ما دعا صاحب "جدلية الخفاء والتجلي" إلى اجتراح مفهوم "خلخلة بنية التوقعات".

ولا بد من رفع لبس قاد إلى تمثلات مغلوطة (مغلوط فيها)، بخصوص ما يدعوه بعضهم "جرأة"، فالجرأة، هذه، مفهوم وسلوك لا علاقة لهما البتة بالوقاحة و الضحالة.

الجنس والجسد، كلاهما، ثقافة، لها محدداتها، وجهازها المفهومي (حرف الفاء ساكن). صحيح أن الجنس من مكونات "الثالوث المحرم"، منذ ما علمناه أبو علي ياسين، وصحيح أيضا- وهذا هو المغيب الأكبر- أن الثورة الجنسية عنصر من عناصر بنية "الثورة الشمولية"، التي لا تحلل الجزء في سوى علاقته الجدلية ب "الكل".

تأسيسا على ما سبق، فإن الليبرالية بمختلف تمظهراتها، ما دخلت شيئا إلا أفسدته.. وبخاصة بعد أن ضربت أطنابها في الهمجية والتوحش.. فلا يكاد يوم واحد يمضي لا تحاول فيه أن تنقذ مغالطاتها، الزاعمة أن دولة "الرفاه"!! لاتتحقق إلا بها.. أي رفاه هذا الذي يريد تأبيد الاستغلال، ويخترق سيادة دول يخطئها العد، فيشنق هذا، ويطيح بذاك، وينصب ثالثا.. حتى ولو كان الاختراق عابر القارات، بجحافل فرقه الخاصة، و فيالق جيوشه..؟! والأنكى أن الرفاه المزعوم لا يناصر أحدا إلا إذا كان مستودع مصالحه، ألم يقل المهتمون بالحقل الاقتصادي: "توجد مصالح دائمة، ولا يوجد أصدقاء(حلفاء) دائمون"؟!.

وليست فيك حاجة، أيها القارئ الكريم، إلى "قياس الغائب على الشاهد"، وأنت تقارن بين الإثارة في الأدب، والإثارة في الفنون الأخرى من قبيل السينما والمسرح المشخص.. ونال الإشهار كذلك شقصه من الإغراء، إلى حد الارتواء.

من وحي أغنية

نور الدين موعابيد

يعتبر الخل الوفي في المخيال الشعبي من المستحيلات، إلى جانب "الغول والعنقاء". وربما يسوغ هذا الاعتبار بما آلت إليه العلاقات الإنسانية من ترد مقيت، و تدن بغيض، إذ انبعثت الفردانية النكوصية، وارتد الكائن البشري إلى كهوفه المتخمة بالعتمات، محتميا بسراديبه وأقبيته حيث تتواتر تساؤلاته الممتدة القلقة/ المقلقة في آن، المهووسة بالريبة والشك/التشكيك، وزاد طينها بلة تنسيب المعرفة، وما يسمى:"انهيار اليقين" حتى ليكاد المرء يلوذ بقول ابن الهيثم : "إن الحقائق منغمسة في الشبهات. "

وقد تتحول سلوكاته إلى الانعزال/الاعتزال ومن ثمة يضحي "لامنتميا"، لكن التاريخ(أكبر معلم) ، يؤكد أن مفهوم "الرفيق" يدحض ادعاء استحالة وفاء الخل، من ذلك الثنائي "ماركس"،"إنجلز"، والثنائي "كاسترو"، "غي فارا"، بل إن علاقات الرفاق تجاوزت في أغلب الأحايين الثنائيات إلى الفريق، والحزب، حزب الطبقة العاملة تحديدا.

يحكي أحد الظرفاء عقب اتصاله بمجموعة "المشاهب" الغنائية،المغربية أن موضوع أغنية "خليلي"، كان هو رحيل قائد الثورة الشعبية، الصينية: "ماو".ومن

المؤشرات الدالة على ما أسوقه، قول المجموعة: "تعليماتك راسخة، الحياة دونك محال.. ".والظاهر أن سلطة البعد الوجداني ملكت على المجموعة لبها، لأن القائد المظفر لم يمت إلا موتا فيزيقيا، بينما هو ممتد ب/في إرثه النضالي، الذي سيصونه رفاقه المناضلون من أعلى الرأس إلى أخمص القدم..وقد سألها حدهم ،يوما: "كم عمرك"؟، فأجاب: "إن العمر لا يقاس بالسنوات، و إنما بالإنجازات.. "، على الرغم من أن المجموعة الغنائية المذكورة تثمن عطاءات القائد "الأحمر"، تثمينا استثنائيا، إذ تقول: "لكن،أنوارك ساطعة.. "، وهو ما شفع لها قليلا، فالنجم الحقيقي الذي يكون من عيار"ماو"، لا يأفل، ولا يسقط، كما تزعم الأغنية، بل إن الزعيم الصيني هو الثريا (الأصل)، في حين أن النجم فرع هذا الأصل.

ولن ينكر أشد المنكرين أن المجموعة اليوم، ليست هي مجموعة أمس، فقد عرفت--و يا للأسف!-- تموجات وتغيرات، و انشطارات أيضا، وكانت أغنية "خليلي" إبداعا في الزمن الجميل، قبل رحيل أقطاب المجموعة (محمد باطما، الشريف، السوسدي.) بكثير.

لا ينتقص من قيمة وفاء الرفاق، قيد أنملة، قول "جاك دانتون: "إن الثورة تأكل أبناءها"..هذا القول الذي قد أقاربه إن أسعفني الزمن القادم، بما أنه يصدق على أشهر ثورات التاريخ المعاصر.

تلكم كانت خطرات عنت لي، وأنا أتأمل أغنية "المشاهب":"خليلي"،التي فتنت بها منذ العقدين: السابع والثامن من القرن الميلادي السابق، فمعذرة إذا لم تك خطراتي شافية، كافية ، أو جامعة، مانعة بتعبير المناطقة.

التقافة والتغيير

في ثقافة الإسقاط

ابو نزار

حين تغيب الديمقراطية يعشش الإسقاط، فيبيض ثم يفرخ. وهو في ماكروبنيته الدلالية آلية دفاعية يعتبرها التحليل النفسي الفرويدي لاشعورية، لاتها وعزاها تبرئة الذات، وإلصاق ما بها من عيوب و نواقص،(وما اقترفته من أخطاء، وما هي مسؤولة عنه من اختلالات..) بالآخر، وبذلك تتقاطع و آلية التبرير إلى حد استعصاء التمييز، و تعذر التدقيق أحيانا.

ويمكن اعتبار الإسقاط مشكلة إذا ما جارينا صاحب "المشكلات الفلسفية"، (زكرياء إبراهيم).

وعندي أن الإسقاط سلوك انهزامي، سالب يلوذ به المسقط كلما ضاقت به سبل المحاجة، لاسيما وهو يبرر الأزمة الهيكلية،

ويلمع صور الطاغوت واللاهوت.

سأقتصر على تمظهر من تمظهرات الإسقاط الكثيرة هو :"الإسقاط الإيديولوجي، لأن الحيز غير مسعف البتة".

لا يختلف سوسيولوجيو الأدب حول "لا حيادية"هذا الأدب، إذ يستند الأديب إلى ما يسميه "جولدمان": ((رؤيا العالم)) أو الكفايات التصورية. يضارعه الناقد في هذه الخصوصية. وعموما يتأرجح الاثنان بين موقفين: يكشف أحدهما الخلفيات التي هي بوصلة المبدع ، ملاحظا قصورها بالنسبة إلى مرجعياته هو.

وموقف يسقط على الأثر الإبداعي إيديولوجيته الخاصة، ويعيره إياها في عملية احتوائية واعية.

وحتى يدرأ "جورج طرابيشي" الإسقاط فإنه يقترح ما يسميه "الأدب من الداخل".. ولا بد من تنوير مفاده أن الإيديولوجيا ليست دائما بمعنى قدحي (الوعي الزائف)، فهي في رأي كاتب هذه السطور، المتواضع: مفاهيم وأفكار وتصورات يؤمن بها حزب معين، أو طبقة معينة، يفعل فيها الوجود الاجتماعي محددا الوعي.. ومن المستظرف، المستطرف أن "طرشونة" لاحظ كون الاحتواء والإسقاط لا يمارسان إلا على المؤلفات الجيدة والثرية، التي تتقبل فيضا من القراءات المتعددة.

ولأن المعنى متعدد، فإن القراءة المنصفة لا يمكن أن تكون إلا متعددة كذلك، نحو ما ردد Roland Barthes. وإذا كان لا مناص من تقليم أظافر الإسقاط، و فقء دمله، فإننا نستعدي المبدأ الثر: "النقد الذاتي"، الذي تتجدد كفايته المنهجية وتتأكد راهنيته.

أخيرا، ربما كان الإسقاط عرقولا أو عائقا يعصف بسلامة القراءة المؤولة (بكسر حرف الواو المشدد)، فما كان من Eco إلا أن دعا إلى تخوم التأويل (حدوده).

تلكم كانت ملاحظات أولية بخصوص مفهوم الإسقاط ذي الجذور النفسية، علما بأنه يمتد إلى الإسقاط المنهجي، الذي قد أقاربه في الزمن القادم.

عبد السلام الباهي مناضل سياسي وناشط حقوقي . بدأ مشواره النضالي في إطار الإتحاد الوطني لطلبة المغرب . ثم ناضل في صفوف منظمة السياسية اليسارية الثورية ' 23 مارس'. إلى ان اعتقل في حملة القمع التي استهدفت منظمات اليسار الجديد في بدايات السبعينيات من القرن 20 اي منظمات 23 مارس وإلى الأمام ولنخدم الشعب. وكذا التنظيمات الطلابية و الشبابية والنسائية والتلاميذية المرتبطة باليسار الماركسي والراديكالي. قضى مع العديد من رفاقه سنوات من الإعتقال السياسي في المعتقل السري درب مولاي الشريف وفي سجن اغبيلية بالدار البيضاء . ثم في السجن المركزي بالقنيطرة. افرج عنه مع مجموعة من رفاقه في صيف سنة 1984. واستمر في النضال والإهتمام بالأنشطة والمبادرات التي تعمل من اجل تأطير و تنظيم الفئات الشعبية وخاصة الطبقة العاملة. ومن اجل وحدة اليسار . ومن اجل المساهمة والمواكبة لمبادرات التجميع والتوحيد. والمبادرات الجماهيرية الأخرى والإعلامية والحقوقية والجمعوية والديموقراطية وفي إطار حركة 20 فبراير 2011 وما بعدها .

1 عرف المغرب في الآونة الأخيرة تنظيم انتخابات الغرف المهنية والجهوية والجماعية والتشريعية . وهي الإنتخابات التي أفرزت بشكل مباشر أو غير مباشر مؤسستي البرلمان . الرفيق المحترم ما هي الإختصاصات التي يحددها دستور 2011 لمجلس النواب ومجلس المستشارين ؟

من الواضح أن المقصود بالسؤال هي الإنتخابات التي جرت في الثامن من شهر شتنبر 2021 . وسيلاحظ أنها جرت بعد أزيد من عشر سنوات على دستور 2011. وأنها هي الثالثة في مسار تنزيل مقتضياته. لأن هذا الدستور دخل حيز التطبيق بعد الإستفتاء عليه في 1 يوليوز 2011 . وهو يتكون من تصدير وأربعة عشر بابا . والباب الرابع منه هو الذي تطرق لصلاحيات السلطة التشريعية . حيث تم التنصيص على تنظيم البرلمان وسلطاته. ومما يجب الإنتباه إليه هنا، هو أن الدستور هذه المرة تحدث عن السلطة التشريعية كما نص على السلطة القضائية. وبالتالي فإن المشرع والقاضي تقع عليهما مسؤولية إعمال السلطة المخولة لهما. كما أن الفصل 60 نص على أن البرلمان يتكون من مجلسين. مجلس النواب ومجلس المستشارين. والدستور تطرق لكيفية ممارسة السلطة التشريعة إذن أهم اختصاصات مجلسي النواب والمستشارين حسب دستور 2011 هي ممارسة السلطة التشريعية. هذا بالإضافة إلى اختصاصات أخرى منها مراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية. أما السلطة التشريعية فيقصد بها التصويت على القوانين. ودستور 2011 وسع المجالات التي يشملها القانون. وجعلها تشمل 30 مجالا بعد أن كانت في دستور 1996 مقتصرة على 9 مجالات . لنلاحظ ما جاء في الفصول 78 وما يليه إلى حدود الفصل 86 فيما يخص ممارسة السلطة التشريعية. ولنلاحظ أن الدستور حدد كذلك في الفصل 71، الميادين التي يختص بها القانون. لكن في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل أضيفت للبرلمان صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية.

2 انطلاقا من هذه الإختصاصات ومن الممارسة على أرض الواقع خلال الولايتين السابقتين، هل تتوافق هذه الإختصاصات وهذه الممارسة مع القواعد والمبادئ الديموقراطية ؟

أولا لا بد من الإشارة إلى أن القواعد والمبادئ الديموقراطية هي نفسها تتطور. والرأي العام الإنساني والديموقراطي يساهم في تطويرها على ضوء تجارب الشعوب. والشعوب منتبهة. ولا تغريها الديموقراطية البرجوازية التي تمجد الحريات والمساواة ولا تحترمها. وتستعملها حين تريد من أجل تبرير كل ما يعبد الطريق لتوسع الرأسمال العالمي. كما لا تغريها الأنظمة الإستبدادية التي تكتفي بديموقراطية الواجهة والديموقراطية الشكلية.

وإذا رجعنا إلى التجارب البرلمانية في المغرب، نجدها ظلت مؤطرة بنظام مخزني عتيق لا يسمح بتطور ديموقراطية حقيقية. مما جعل المؤسسات ظلت تعاني من التناقض الحاد بين الخطاب والممارسة. وتطبيق دستور 2011 لم يخرج عن هذا الإطار. هو نص دستوري أملته ظرفية 2011 وظهور حركة 20 فبراير. والإنتفاضات التي عمت العديد من البلدان وعصفت برؤوس أنظمة استبدادية. فأثرت هذه الظرفية بالإضافة إلى التخوفات

من تفاقم الأوضاع في الاستجابة لبعض المطالب. خاصة المرتبطة بشعارات حركة 20 فبراير، والمتعلقة بالحرية والكرامة والعيش الكريم. لكن على مستوى الممارسة ظلت الإستجابة للمبادئ الدستورية تعاني من التردد والتحكم والسلطوية. مما جعل التنزيل في غالب الأحيان غير ديموقراطي. فالمؤسسات لا تمارس صلاحياتها الدستورية. وتم الرجوع التدريجي إلى منع التظاهرات بعدة مبررات. وتفاقمت الإعتقالات ومحاكمات الصحافيين والنشطاء والحقوقيين. وتقوت الممارسات السلطوية وتراجعت ممارسة الحقوق والحريات. مما يعني أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق أملنا جميعا في العيش الكريم والديموقراطية الحقيقية.

3 أفرزت الإنتخابات الأخيرة خريطة برلمانية نسبيا جديدة. في تصوركم ما الذي تحكم في فرز هذه الخريطة؟

أولا لابد من الإشارة إلى أن هذه الخريطة تبدو هجينة. وتدخلت في صنعها كل الأساليب التي تم انتقادها من قبل. مثل استعمال المال بطرق منافية للقانون. وإقحام رعاية الآباء لخلافة الأبناء في الترشيحات والمناصب ، وتوظيف العلاقات العائلية في الإنتخابات. وتبخيس قيمة الأصوات، وضرب مصداقية عمليات التصويت والإنتخاب بهذه الممارسات. مما يقوي العزوف. وكل هذه المظاهر وغيرها تتم ضدا على مقتضيات الفصل 33 من الدستور. الذي يضع على عاتق السلطات العمومية مهمة اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق توسيع وتعميم مشاركة الشباب وغيرهم من الفئات. باعتبار ذلك شأن عام من غير المقبول تركه للعلاقات الخاصة ، سواء أكانت زبونية أوعائلية. وأضيفت إلى الأساليب القديمة أساليب جديدة من صنفها، وتقنيات أخرى للتحكم في الخريطة الإنتخابية والمشهد السياسي. مثل تغيير القاسم الإنتخابي. كما ورد في نصوص القانون التنظيمي لمجلس النواب. وأثار الكثير من الجدل. وهناك من تساءل حول مدى مشروعيته ودستورية نصوصه. مع العلم أن القاسم الإنتخابي الجديد يعتمد قسمة مجموع عدد الناخبين على عدد المقاعد، بدل قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد، التي كان معمولا بها من قبل. ومعلوم أن مثل هذه التقنيات تدرسها الغرف المتخصصة في الآليات الإنتخابية، وخبراء الإنتخابات البرجوازية، الذين يستطيعون جس النبض الإنتخابي، واقتراح آليات للتحكم وتكييف النتائج حسب الأهداف السياسية.

4 يبدو من خلال هذه الخريطة أن 392 نائبا ينتمون للأحزاب الإدارية والمخزنية والممخزنة. وان أحزاب اليسار المناضل التي شاركت في الإنتخابات التشريعية لا تتعدى تمثيليتها نائبين. كيف تتصورون المعارضة في هذا المجلس؟

إن سؤال المصداقية واحترام القانون والمؤسسات مطروح على الجميع. على رجال السلطة والإدارة أولا، وعلى المنتخبين البرلمانيين والمهنيين والجهويين والجماعيين ثانيا، وعلى السياسيين وخاصة القادة منهم. والمعارضة البرلمانية المقبلة مطروح عليها نفس السؤال. وعلى الجميع أن يجيب ليس في الخطاب فقط، بل في الممارسة كذلك. والكل يعلم أن المعارضة في البرلمان هي مؤطرة ومقننة أصلا بقواعد ومواضعات. وقد سماها دستور 2011 في فصله العاشر بالمعارضة البرلمانية. وحدد لها مجموعة من الحقوق والقواعد. وإذا أضيف الضعف العددي الذي اشرتم إليه، إلى التحديد الدستوري وقيود القانون والتقاليد المخزنية، فان اليسار في المعارضة البرلمانية سيجد نفسه دائما في وضعية حصار. وسيعاني من القيود والصعوبات. خاصة أن بعض التجارب السلبية السابقة ترخي بظلالها على المعارضة. سواء اليسارية أو الإسلامية. واليمين المخزني لا يفوت أية فرصة تساعده على استغلال تلك السلبيات للعودة إلى الواجهة. لكن واجهته هي في الغالب بدون مضمون. مما يضع على عاتق المنتخبين الطامحين إلى إقامة ديموقراطية حقيقية، والنزهاء خاصة من الشباب والنساء، عدة مهام سياسية وإعلامية تقدمية. منها نقد كل مظاهر الإستبداد والفساد. وتوضيح آفاق الديموقراطية الشعبية، بمضامينها الإقتصادية والإجتماعية، وفي أبعادها الإنسانية العميقة المبنية على المساواة. مساواة الأحرار من النساء والرجال العاملين المتضامنين، التي هي أساس المبادئ الإشتراكية.

الأنظمة الكمبرادورية بالمغرب والجزائر تضع المنطقة على حافة الانفجار

في الشهور الاخيرة تعالت اصوات طبول الحرب بين النظامية الكمبرادوريين في الجزائر والمغرب. فعلى طرفي الحدود تتصاعد مشاعر العداء بين النظامين مصحوبة بإدخال البلدين لمنطقة المواجهة. بعد عقد التحالف الرسمي بين النظام القائم بالمغرب مع الكيان الصهيوني تحت رعاية أمريكية وبعد اقتناء صفقة طائرات بدون طيار وأسلحة جديدة سارع النظام العسكري الجزائري الى قطع العلاقات الدبلوماسية ومنع الأجواء الجزائرية عن الطائرات المغربية. طبعا هذه الأجواء مناسبة لبث سموم العداء والفرقة بين الشعبين الشقيقين من أجل الوحدة الوطنية المزعومة في المغرب وخدمة فرض السلم الاجتماعي الضروري لتمرير سياسات التقشف التي قررتها الحكومة المنتهية صلاحيتها ومن جهة النظام الجزائري بهدف وقف واجهاض الحراك الشعبي الجزائري ذلكم الحراك العظيم والمعقودة عليه عظيم الآمال من أجل رفع راية التحرر والحرية في الجزائر وإخراج السيرورات الثورية بالمغرب الكبير من عنق الزجاجة ومن وضع الانحسار.

على القوى المناضلة ببلدينا الوطنية الحقيقية أن تقف في وجه التصعيد الخطير واعتبار الحرب بين النظامين سيفتح باب جهنم على الشعبين الشقيقين ويسرع بالتدخل الصهيوني العسكري المباشر لإخراج شعوبنا من مراحل السيرورات الثورية المرتقبة.

لما يتعلق الأمر بالمصالح تشتد التناقضات بين الحلفاء

ابوسعد

نشب صراع تجاري ليتحول الى صراع سياسي بين الامبريالية الفرنسية والأمريكية بعلاقة مع صفقة الغواصات التي أبرمتها أستراليا مع فرنسا. ومعلوم ان أستراليا أعربت عن نيتها في اقتناء 12 غواصة من فرنسا بمبلغ عدة ملايير من الاورو. ومن اجل إنهاء الصفقة طلبت استراليا من فرنسا إدخال عدة تغييرات تقنية والحصول على الخطاطات النهائية قصد الموافقة على التصنيع لكن الجانب الفرنسي تماطل في إنجاز ذلك مما دفع الجانب الأسترالي إلى إبداء نيته في إلغاء الصفقة ويعود هذا الامر إلى تقريبا 5 سنوات. لكن الموضوع عرف تطورا جديدا لما ابرمت أستراليا صفقة اقتناء الغواصات من الولايات المتحدة لكن بمواصفات مغايرة تماما لمشروع الصفقة مع فرنسا، ويتعلق الأمر بتزويد هذه الغواصات بمحركات نووية. أثار هذا المستجد حنق الدولة الفرنسية واعتبرته ضربة في الظهر موجهة من طرف إدارة بايدن، وتصعيدا في منطقة حافلة بالتناقضات الدولية، خاصة مع الصين، بنشر واسع للأسلحة النووية.ولذلك تعتبر فرنسا الصفقة استفزازا للصين وتصعيداحربيا. ومن أجل الاحتجاج على هذه الصفقة استدعت فرنسا سفيرها في واشنطن للتشاور كما يقال في الخطاب الدبلوماسي.

إنه صراع المصالح بين الامبرياليتين لأن صفقة من هذا الحجم تعتبر ضخ الحياة في الصناعة الفرنسية وهي في حاجة ماسة إلى ذلك في ظل الأزمة المتفاقمة تحت جائحة كوفيد 19. نفس الامر بالنسبة لإدارة بايدن فهي بهذه الصفقة ستضرب عصفورين بحجر واحد ،إنعاش صناعتها الحربية من جهة أولى وتصعيد الحرب الباردة مع الصين والتضييق عليها في تلك المنطقة، وإقحام أستراليا في صراع عسكري نووي وربطها بالمؤسسة العسكرية الأمريكية.

دموع فرنسا حول خطر إدخال السلاح النووي للمنطقة ليست إلا دموع تماسيح ونفاق يراد منه التغطية على الهزيمة التجارية التي تلقتها من إدارة بايدن الإمبريالية.

من وحي الأحداث

بلاد شنقيط وبلاد مراكش

التيتي الحبيب

في القطر الموريتاني تقع مدينة شنقيط وهي مدينة تاريخية تميزت بدورها الثقافي امتد إشعاعها جنوبا الى مالي والنيجر والسودان، وشمالا إلى مراكش وصولا الى طنجة. تعرف بلاد شنقيط ببلاد مليون شاعر لا يلتئم مجمع وإلا تبارز الشعراء في إلقاء أجمل وأقوى ما عندهم من القول والحكم.

أما بلاد مراكش ونعني بها بلاد المغرب الأقصى إذا ضيقنا المجال أو المغرب الكبير عندما نوسع النظر، فهو بلاد المليون ولي وصالح. وقد انتشرت هذه الظاهرة لحاجة ضبط وحكم الأحياء، وتسخيرهم لسلطة معنوية تخدم سلطة دنيوية عجزت في غالب الأحيان فرض قوتها فوظفت الموتى بعد أن سبغت عليهم المكرمات والمعجزات ومظاهر التبجيل والتعظيم. تنافس على هذه القضية، المخزن في مجال سلطانه، والقبائل المتمردة في مجال نفوذها. هكذا غطت الاضرحة جميع مناطق البلاد جبالا وسهولا، بوادي ومدن كبيرة وصغيرة وسميت بعض البلدات باسم صاحب الضريح كما حصل مع مراكش المشهورة بمدينة سبعة رجال.

ليست هذه الظاهرة من الظواهر التاريخية المنقطعة بل هي متواصلة ولا زالت تمارس إلى يومنا هذا كما وقع مع الديلالي الهواري شيخ الزاوية الديلالية الذي توفي في طنجة يوم 23 شتنبر 2021 وأصرت عائلته على دفنه بمنزله تنفيذا لوصية الشيخ، ورضخت الدولة لهذا الطلب. نحن نتابع حدثا جديدا في كيفية نشوء الزوايا في بلاد المليون ولي.

أن ترخص الدولة بدفن ميت في بيته وبعيدا عن المقابر يكشف حاجتها لمثل هذا الفكر وهذه العادات والاعراف المتجذرة في تاريخ المغرب. إنها توظف هذا الإيمان بالخرافات والمعتقدات القديمة في مكرمات الأشخاص واستمرارها بعد وفاتهم. إن هذا الحدث يكشف الطابع الرجعي الظلامي للدولة القائمة، ويفضح استغلالها للدين في الحكم والاستبداد. هذا السلوك يصب الماء في طاحونة فكر اكثر ظلامية وينعشه في شن معركة صراع على الشرعية الدينية من طرف الاتجاهات الوهابية. إنه أحد مظاهر التخلف والرجعية باستعمال الجانب المتخلف في التراث الشعبي لتشديد قبضة الدولة التيوقراطية؛ لكنه في نفس الوقت ينعش فكر متطرف يدعي مواجهة الشرك ويسعى لتسويغ المذهب الوهابي الإرهابي عينه وسط الشعب.

إن الترخيص الأخير بإقامة زاوية حول قبر الشيخ الديلالي الهواري، هو تجسيد لإرادة الدولة في توظيف الأموات لمساعدتها في حكم الأحياء وإبقائهم مكبلين بقيود الماضي المظلم من هذا الإرث التاريخي بمنطقتنا.